## محضر الجلسة رقم 209

**التاريخ:** الثلاثاء 5 شعبان 1446هـ (4 فبراير 2025م).
**الرئاسة:** السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين.
**التوقيت:** ساعتان واثنان وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة السادسة عشرة بعد الزوال.
**جدول الأعمال:** جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوع "**المؤشرات الاقتصادية والمالية وتعزيز المكانة الدولية للمغرب**".

---

**المستشار السيد محمد ولد الرشيد، رئيس المجلس:**

**بسم الله الرحمن الرحيم.**
**والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.**
**أعلن عن افتتاح الجلسة.**
**السيد رئيس الحكومة المحترم،**
**السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين،**
**السيدات والمستشارات المحترمات،**
**السادة المستشارين المحترمون،**

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين 283 و284 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة المحترم، حول موضوع "المؤشرات الاقتصادية والمالية وتعزيز المكانة الدولية للمغرب".

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة لك السيد الأمين.

**المستشار السيد مصطفى مشارك، أمين المجلس:**

شكرا السيد الرئيس.

**بسم الله الرحمن الرحيم**
**السيد رئيس الحكومة المحترم،**
**السيدات والسادة الوزراء المحترمون،**
**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

أحال مجلس النواب يوم الأربعاء 29 يناير 2025 على المجلس ثلاث مقترحات قوانين بعد التصويت عليها بالرفض وهي:

- مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم المادة 20 من القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة، المصادق عليه بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.04.22 الصادر في 12 من ذي الحجة 1424 (3 فبراير 2004)، في إطار قراءة ثانية؛
- مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 (27 يوليوز 1972) المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي؛
- مقترح قانون بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي.

كما أحال مجلس النواب على المجلس في نفس اليوم، مشروع قانون رقم 46.21 يتعلق بتنظيم مهنة المفوضين القضائيين.

وتوصل المجلس من مجلس النواب يومه الثلاثاء 4 فبراير 2025، بمشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 61.24 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.24.728 الصادر في 23 من ربيع الأول 1446 (27 سبتمبر 2024) بتتميم القانون رقم 17.04 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة؛
- مشروع قانون رقم 22.23 يوافق بموجبه على بروتوكول تعديل المادة 50 (أ) من اتفاقية الطيران المدني الدولي وعلى بروتوكول تعديل المادة 56 من الاتفاقية المذكورة، الموقعين بمونتريال في 6 أكتوبر 2016؛
- مشروع قانون رقم 17.23 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة مملكة كمبوديا، الموقع بالرباط في 27 مارس 2023؛
- كذلك مشروع قانون رقم 19.23 يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية والمعهد الإفريقي للتنمية بشأن إحداث مقر دائم للمعهد الإفريقي للتنمية بالداخلة (المغرب)، الموقع بالرباط في 16 يناير 2023؛
- مشروع قانون رقم 28.23 يوافق بموجبه على اتفاق تسليم المجرمين بين المملكة المغربية وجمهورية سيراليون، الموقع بالداخلة في 28 أبريل 2023؛
- مشروع قانون رقم 29.23 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون القضائي في المادة المدنية والتجارية والإدارية بين المملكة المغربية وجمهورية سيراليون، الموقعة بالداخلة في 28 أبريل 2023؛
- مشروع قانون رقم 30.23 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن المساعدة القضائية المتبادلة في الميدان الجنائي بين المملكة المغربية وجمهورية سيراليون، الموقع بالداخلة في 28 أبريل 2023؛
- مشروع قانون رقم 31.23 يوافق بموجبه على الاتفاق بين المملكة المغربية وجمهورية سيراليون من أجل تشجيع وحماية الاستثمارات

على وجه التبادل، الموقع بالداخلة في 28 أبريل 2023؛

- مشروع قانون رقم 32.23 يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الرأس الأخضر من أجل تشجيع وحماية الاستثمارات على وجه التبادل، الموقع بالرباط في 9 ماي 2023؛
- مشروع قانون رقم 33.23 يوافق بموجبه على الاتفاقية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الرأس الخضر لتفادي الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل، الموقعة بالرباط في 9 ماي 2023؛
- مشروع قانون رقم 37.23 يوافق بموجبه على الاتفاق حول المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينافاسو، الموقع بالداخلة في 9 يونيو 2023؛
- مشروع قانون رقم 38.23 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينافاسو، الموقعة بالداخلة في 9 يونيو 2023؛
- كذلك، مشروع قانون رقم 39.23 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون في مجال النقل البحري والموانئ بين حكومة المملكة المغربية وحكومة سلطنة عمان، الموقع بالرباط في 4 يوليو 2023؛
- مشروع قانون رقم 40.23 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الوقاية المدنية بين المملكة المغربية والجمهورية البرتغالية، الموقع بلشبونة في 12 ماي 2023؛
- مشروع قانون رقم 45.23 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن النقل الدولي عبر الطرق للمسافرين والبضائع، بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غينيا، الموقع بالداخلة في 10 يوليو 2023؛
- مشروع قانون رقم 06.24 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن النقل الدولي عبر الطرق للمسافرين والبضائع، بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غامبيا، الموقع بالداخلة في 25 يناير 2024؛
- مشروع قانون رقم 07.24 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري، بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غامبيا، الموقع بالداخلة في 25 يناير 2024؛
- مشروع قانون رقم 08.24 يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غامبيا، بشأن المساعدة المتبادلة بين إدارتيهما الجمركيتين، الموقع بالداخلة في 25 يناير 2024؛
- مشروع قانون رقم 10.24 يوافق بموجبه على الاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام، المعتمد بنيويورك في 19 يونيو 2023، والموقع من طرف المملكة المغربية في 21 سبتمبر 2023؛
- كذلك، مشروع قانون رقم 16.24 يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية والوكالة الجامعية للفرنكوفونية المتعلق بتسهيلات وامتيازات المديرية الجهوية لشمال إفريقيا والمكتب الوطني للوكالة الجامعية للفرنكوفونية بالمغرب، الموقع بالرباط في 7 سبتمبر 2022؛
- مشروع قانون 38.24 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة لأغراض الاستبدال، بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الإيطالية، الموقع بروما في 27 مارس 2024؛
- مشروع قانون رقم 26.24 يوافق بموجبه على ميثاق تأسيس منظمة التعاون الرقمي المعتمد في نوفمبر 2020، والموقع من طرف المملكة المغربية في 17 مارس 2022؛
- مشروع قانون رقم 25.24 يوافق بموجبه على الاتفاق على شكل تبادل مذكرات بين المملكة المغربية والمملكة الإسبانية، المعدل للاتفاق على شكل تبادل مذكرات، المبرم في 8 مارس 2004 بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة الوطنية وتبادلها، الموقع بمدريد في 29 فبراير و6 مارس 2024؛
- مشروع قانون رقم 19.24 يوافق بموجبه على اتفاقية تسليم المجرمين بين المملكة المغربية ومملكة الأراضي المنخفضة، الموقعة بالرباط في 18 ديسمبر 2023؛
- مشروع قانون رقم 18.24 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون العسكري والتقني بين حكومة المملكة المغربية وحكومة رومانيا، الموقع بالرباط في 27 فبراير 2024؛
- مشروع قانون رقم 49.23 يوافق بموجبه على بروتوكول تعديل الاتفاقية بشأن الجرائم وبعض الأفعال الأخرى التي ترتكب على متن الطائرات، المعتمد بمونتريال في 4 أبريل 2014.

وبالنسبة للأسئلة، لقد توصل المجلس في الفترة الممتدة من 28 يناير 2025 إلى تاريخه بما يلي:

- عدد الأسئلة: 7 أسئلة.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الأمين.

والآن نشرع في مناقشة محور هذه الجلسة، وموضوعه "المؤشرات الاقتصادية والمالية وتعزيز المكانة الدولية للمغرب".

وأعطي الكلمة مباشرة للسيد رئيس الحكومة للإجابة على أسئلة

السيدات والسادة المستشارين اللي توصلتم بها، السيد رئيس الحكومة، كتابة في وقت سابق، وعددها إحدى عشرة سؤالا.

تفضلوا للإجابة على هذه الأسئلة السيد رئيس الحكومة المحترم.

**السيد عزيز أخنوش رئيس الحكومة:**

**بسم الله الرحمن الرحيم.**

**السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،**

**السيدات والسادة الوزراء المحترمون،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

أتشرف بالحضور إلى مجلسكم الموقر للجواب عن موضوع هذه الجلسة، وأشكركم على طرح هذه الأسئلة المهمة المتعلقة بـ "تطور المؤشرات الاقتصادية والمالية للمملكة وتعزيز مكانتها الدولية".

كما لا يخفى على الجميع، فإن موضوعنا اليوم يستمد أهميته، باعتباره مدخلا رئيسيا لتوطيد المسار السوسيو اقتصادي للمملكة، وهو المسار الذي نراهن على نجاحه من خلال تدعيم قدرات المغرب على مواصلة مختلف إصلاحاته الاقتصادية والاجتماعية، وأيضا من خلال الاستثمار الفعال للفرص المتاحة أمام بلادنا، بما يضمن التموقع الآمن على الخريطة الاقتصادية العالمية مستقبلا.

**حضرات السيدات والسادة،**

وإذ أجدد أمامكم التأكيد أن سعينا كحكومة للمساهمة في بناء مغرب المستقبل وتهييئ الأرضية المناسبة لاحتضان خياراتنا الكبرى، فإنني أؤكد أن هذه الطموحات المشروعة نابعة من صلب التصور الملكي السامي، الذي يبتغيه جلالة الملك محمد السادس حفظه الله إطارا تمويا لمستقبل بلادنا.

ولست في حاجة إلى التذكير أن هذه الرؤية الملكية الفريدة كانت حافزا مباشرا نحو بلوغ نموذج اقتصادي صاعد وبناء علاقة وطيدة بالعالم، تكرس مكانة المغرب القارية والإقليمية، فمنذ بداية الألفية الثالثة، قاد جلالة الملك محمد السادس دام له النصر والتمكين، ملحمة وطنية من البناء والتقدم، حقق خلالها المغرب العديد من المنجزات الهامة ووضع مساره التنموي في سكته الصحيحة.

وقد ساهمت هذه الدينامية الانتقالية التي قادها جلالته، نصره الله، في تحديد معالم التحول التنموي ببلادنا، وفق ثلاث دعامات أساسية:

**الدعامة الأولى:** كتمثل في نجاح بلادنا في توطيد الخيار الاجتماعي، من خلال مراجعة نموذج سياسته الاجتماعية، باعتبارها آلية لترسيخ الثقة وتكريس مناخ اجتماعي سليم، وهو ما جعل القطاعات الاجتماعية أكثر مسؤولية وفعالية ومواكبة لتطورات المجتمع؛

**الدعامة الثانية:** تجسدت في رفع تحديات الحفاظ على التوازنات الاقتصادية، عبر تعبئة مسلسل من المبادرات الهيكلية التي كان لها وقع مباشر في تحسين مردودية الاقتصاد الوطني وتعزيز صموده في مواجهة المخاطر الظرفية؛

**الدعامة الثالثة:** ارتكزت على تعميق الاندماج الدولي للمغرب وانفتاحه المتزايد على محيطه الإقليمي، وهو ما يعكسه الوضع المتقدم الذي تشهده مكانة المملكة.

إن هذه المكتسبات التي راكمتها المملكة تعطينا الثقة في الذات والأمل في المستقبل، كما أكد على ذلك جلالته حفظه الله، بمناسبة عيد العرش المجيد للسنة الماضية، مبرزا في خطابه السامي أن التحديات التي تواجه بلادنا، تحتاج إلى المزيد من الجهد واليقظة وإبداع الحلول والحكامة في التدبير.

ووفقا لهذه التوجهات المولوية، تؤكد الحكومة التزامها بمواصلة ومضاعفة جهودها، بشكل يرقى إلى خدمة التطلعات الوطنية وبلورة مخططات تسهم في التطوير الشامل لبلادنا أكثر إنصاف وعدالة.

**حضرات السيدات والسادة،**

بالنسبة للحكامة المؤسساتية والتنظيمية، لا شك أننا متفقون جميعا على أن الموضوع الذي نتناوله اليوم والمرتبط بتكريس الصورة الإيجابية لبلادنا، يحتاج إلى تهيئة الظروف الملائمة لتحديث منظومتنا التدبيرية وتقوية مداخلها المؤسساتية، حيث أن الدفع بالنموذج المغربي في مجال الحكامة المؤسساتية نحو مستوى متقدم كان وسيظل القلب النابض لعمل الحكومة، بشكل مكننا من تعزيز نجاعة التدخلات العمومية ومصاحبة الإصلاحات التي تم إطلاقها.

فكما هو معلوم، لا يكفي اليوم التوفر على مشاريع وبرامج قطاعية واعدة فقط، بقدر الحاجة الماسة إلى ترسيخ توجه تنظيمي جديد، يقوم على آليات فعالة لقيادة الأوراش المفتوحة وتتبعها مع ضمان إنجازها الميداني.

فنظرا للطابع الأفقي لمختلف السياسات والبرامج القطاعية، عملت الحكومة على توطيد مبادئ العمل التشاركي وضمان التكامل لمجموع تدخلاتها، حيث يحسب لهذه الحكومة حرصها الشديد على مأسسة آليات القيادة والتتبع بشكل يهم تعبئة الذكاء الوطني وخلق جسور الالتقائية بين مختلف القطاعات، حيث تم إعطاء نفس جديد لمجموعة من اللجن البين قطاعية وتنويع أساليب اشتغالها بما ينسجم مع الخصوصيات الترابية والقطاعية ببلادنا.

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

فيما يتعلق بتحسين المؤشرات المالية ببلادنا، كانت الحكومة على وعي تام بأهمية تكريس الحكامة المالية وبآثارها الاقتصادية والاجتماعية، وفق مقاربة تراعي تعزيز كفاءة تدبير الميزانية وإضفاء المزيد من الشفافية على منظومة المالية العمومية، فمنذ بداية الولاية الحكومية، حرصنا على إقرار جيل طموح من الميزانيات - البرامج، وفق مقاربات مندمجة ترتكز على منطق النتائج، وهي النتائج التي لمسها الجميع في تنفيذ المشاريع المهيكلة، على رأسها ورش تعميم الحماية الاجتماعية الذي استفاد من المراجعة الحكومية العميقة لمختلف برامج الدعم الاجتماعي السابقة، والتي كان يعتريها التشتت وعدم التجانس،

ولاسيما من خلال تجميع الموارد المرصودة وإعادة توجيهها بشكل معقلن وتأهيل منظومة الاستهداف الاجتماعي للأسر المعنية.

هاذ المسار الجديد من العمل الاجتماعي الذي يعكس مصداقية الالتزامات الحكومية، ستتضح ملامحه من خلال مأسسة آليات الحوار الاجتماعي، الذي أسفرت مختلف جولاته عن دعم الطبقة الشغيلة والحفاظ على قدرتها الشرائية عبر مخصصات مالية تجاوزت 45 مليار ديال الدرهم.

فضلا عن ذلك، فإن الحكامة التي كرسها العمل الحكومي كان لها وقع بالغ في تأهيل قطاعات التربية والتكوين والصحة، سواء من خلال الرفع التدريجي لميزانيتها أو عبر إعادة هيكلتها، وفق مخططات تروم الرفع من جودة التكوين وتحسين الخدمات الاستشفائية مع توزيعها بشكل يضمن العدالة الاجتماعية.

نفس الرؤية الحكومية أثبتت نجاعتها فيما يتعلق بالقطاعات الاستراتيجية اللي أصبحت عنوانا رئيسا لنجاح الاقتصاد الوطني ودعامة لمختلف تحولاته، مما سيمنح مزيد من المرونة والتنافسية والاستدامة، لاسيما في قطاعات الأمن المائي والغذائي والصناعة الوطنية.

ويحق لنا اليوم، الإشادة بملامح هذا التحول وأن نعلن أمام هذا المجلس الموقر على أن الجهود المبذولة تكللت بالنجاح وأعطت الثمار المرجوة منها، مساهمة بذلك في تجاوب الحكومة مع انتظارات المرحلة والتحديد الدقيق لاختياراتها.

فرغم الصعوبات العديدة اللي مست منظومة تمويل السياسات في مختلف بلدان العالم، ستكون سنة 2025 ببلادنا سنة للطموح والاستمرارية، نسعى من خلالها تحصين النتائج المشرفة التي تحققت خلال السنوات الماضية ومواصلة الجهود للحفاظ على استدامة ماليتنا العمومية، حيث اتخذت الحكومة تدابير استثنائية للحفاظ على وثيرة تنفيذ المشاريع الكبرى، من خلال تعبئة مخصصات الاستثمار العمومي وفق خط تصاعدي، والتي بلغت ما يناهز 340 مليار ديال الدرهم خلال السنة الجارية، مع ما سيعرفه التوزيع الجهوي للاستثمار من تقلبات نوعية سيكون لها دور مباشر في تحسين دينامية التنمية الترابية والرفع من معدلات العدالة المجالية.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن هاذ المنحى الإيجابي تأكدت فعاليته الاقتصادية من خلال التحكم في معدلات التضخم، بل وتسجيل تراجعها التدريجي إلى أقل من 1% خلال السنة الماضية بعدما تجاوزت بنسبة 6% خلال سنتي 2022 و2023، وذلك بفضل الإجراءات الموجهة لدعم الأسعار والمدخلات الفلاحية.

ورغم الظروف المناخية الصعبة، فإن الدينامية الجيدة التي تعرفها الأنشطة غير الفلاحية تمكنت من تطوير ناتجها الخام بنسبة 5.4% في الفصل الثالث من السنة الماضية، عوض 3.2% سنة 2023 من نفس الفصل، وساهمت في تحقيق معدل نمو بلغ 4.3% مع نهاية الفصل الثالث لسنة 2024، عوض 3% خلال نفس الفترة في سنة 2023-2024.

ومن المتوقع أن يعرف الاقتصاد الوطني انتعاشة ملحوظة مع بداية 2025، كما سجلت وثيرة القيمة المضافة للقطاع الثانوي ارتفاعا مهما بنسبة 7.6% خلال الفصل الثالث من سنة 2024، عوض 1.1% خلال نفس الفترة من 2023، ولاسيما في القطاعات المصدرة والصناعات التحويلية وقطاع الأشغال العمومية.

فضلا عن تحقيق أرقاما قياسية في قطاع الخدمات، حيث قفز عدد السياح إلى رقم قياسي جديد لينا هز 17.400.000 سائح بارتفاع قدره 35% مقارنة مع سنة 2019، وبمداخيل إجمالية تجاوزت 112 مليار ديال الدرهم، أي بارتفاع قدره 7.5% مقارنة مع السنة الماضية، الأمر الذي يعكس فعالية خارطة الطريق السياحية ويكرس تموقع المغرب كأول وجهة سياحية للقارة الإفريقية.

دون إغفال حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة حققت ارتفاعا ملحوظا بلغ 43.2 مليار درهم في متم سنة 2024، بزيادة قدرها 24.7% بالنسبة لـ 2023، علاوة على التدفقات الإيجابية لتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج التي ناهزت 117.7 مليار عند نهاية سنة 2024، عوض 115 مليار سنة 2023.

كما واصلت الصادرات الوطنية دينامية غير مسبوقة، مسجلة بذلك 455 مليار ديال الدرهم مع نهاية دجنبر الماضي، بنسبة ارتفاع تقدر بـ 5.8% سنة 2023، وهي مؤشرات نوعية مكنت من تقليص عجز الميزانية الذي استقر مع نهاية السنة الماضية وبدون خوصصة في أقل من 3.9%، وفق مسار تنازلي بعدما سجل 4.4% خلال سنة 2023، 5.2% سنة 2023، هنا كنتكلم على العجز، و7.1% خلال سنة 2020، كما نطمح لتقليص عجز الميزانية إلى 3.5% خلال السنة الجارية، والمجهودات متواصلة باش نوصلو لـ 3% السنة المقبلة إن شاء الله.

هاذ الأرقام المشجعة كانت مدعومة بالتحسن الذي شهدته الموارد العادية، اللي ارتفعت بأزيد من 49 مليار ديال الدرهم، لتستقر في 372.6 مليار ديال الدرهم سنة 2024، أي بنسبة 15% زيادة مقارنة مع سنة 2023، لاسيما المداخيل الضريبية التي حققت ارتفاعا ديال 37 مليار و200 مليون ديال الدرهم، أي بنسبة زيادة بالنسبة لسنة 2023 ديال 14.3%.

ولعل الأصداء الطيبة الصادرة عن تقارير المؤسسات الدولية لخير دليل على ذلك، حيث أن التطور الإيجابي لطرق صرف المال العام وضبط التوازنات الماكرو اقتصادية ببلادنا أصبح أمرا واقعا، بل ومؤشر مميزا لليقظة الاستراتيجية لماليتنا العمومية، وهو ما أشار إليه التقييم الأخير لمنظومة تدبير المالية العمومية، في إطار آلية الانفاق العام والمساءلة المالية، ديال ( la PEFA[1]) الذي أبرز في شتنبر الماضي التطورات المهمة التي سجلها المغرب في هذا المجال.

[1] **P**ublic **E**xpenditure and **F**inancial **A**ccountability

من جانب آخر، عززت الحكومة من جهودها فيما يتعلق بالتسريع بتنزيل محاور القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الضريبي، باعتباره البوابة الأساسية لاستعادة دينامية الموارد المالية وتحقيق العدالة الضريبية.

وقد انكبت الحكومة على تنفيذ هاذ الإصلاح وفق أولويات وطنية محددة وبرمجة زمنية متعددة السنوات، عبر إدخال مجموعة من التدابير الضريبية، تهم أساسا إقرار الإصلاح الشامل لأسعار الضريبة على الشركات بشكل تدريجي، وهو ما سيمنح للمستثمرين والمقاولات شروطا ضريبية مبسطة وشفافة ومحفزة للأنشطة الإنتاجية والمقاولاتية، مع إحداث المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والدخول، اللي تساوي أو تفوق مليون ديال الدرهم، بغية إعادة التوزيع الفعال وتقليص الفوارق وتعزيز العدالة والتماسك الاجتماعي.

وتحقيقا للهدف الاجتماعي للضريبة، تواصل الحكومة تعميم الإعفاءات من الضريبة على القيمة المضافة، ليشمل مجموعة من المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع، دعما للقدرة الشرائية للأسر وضبط آثار التضخم على السوق الوطنية، فضلا عن التوحيد التدريجي لأسعار الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على المقاولات، للتخفيف عن تأثيرها على النشاط المقاولاتي وتسهيل إدماج القطاع غير المهيكل ووضع تدابير تهم توسيع نطاق التطبيق ومكافحة مختلف أشكال التهرب الضريبي.

كما تواصل الحكومة مجهوداتها من أجل تخفيف العبء الجبائي على أصحاب الأجور والدخول المعتبرة في حكمها والمتعاقدين، عبر مراجعة الجدول التصاعدي لأسعار هذه الضريبة، بهدف دعم الموظفين والأجراء، ولاسيما دخل الطبقة المتوسطة، وذلك عبر رفع الشريحة الأولى من الدخل السنوي المعفاة من الضريبة من 30.000 إلى 40.000 درهم، قصد تمكين الأجور التي تقل عن 6000 درهم شهريا من الإعفاء، مع مراجعة الشرائح الأخرى ( les autres tranches)، بهدف توسيعها وتخفيض أسعار الضريبة المطبقة عليها، مما سيترتب عنه تخفيضا قد يصل إلى 50% من هاذ الأسعار، مع تخفيض السعر الهامشي من 38% إلى 37%.

وتعزيزا للثقة بين الإدارة الضريبية والملزمين، فتحت الحكومة عملية كبرى من أجل ضمان اندماج القطاع غير المهيكل في الاقتصاد المهيكل، والرفع من شفافية (le revenu) والدخول.

وقد مكنت حصيلة هاذ العملية من التصريح بأكثر من 125 مليار ديال الدرهم ستعزز خزينة الدولة بما يفوق 6 مليار ديال الدرهم.

ومن جانب آخر، وترسيخا لهاذ الخيارات الإصلاحية، عملت الحكومة على تكثيف الجهود لتنزيل الإصلاح الشامل والاستراتيجي لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، استجابة للدعوة الملكية السامية الرامية لإطلاق إصلاح عميق للقطاع العام ومعالجة الاختلالات الهيكلية لهاذ القطاع، وذلك في أفق تحقيق أكبر قدر من التكامل والانسجام في مهام هذه المؤسسات والرفع من فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي تقوية يقظتها الاستراتيجية.

وفي هذا الصدد، فقد خلصت المبادرة التشريعية والتنظيمية والحوارات الاستراتيجية التي أطلقتها الحكومة إلى إقرار السياسة المساهماتية للدولة التي تستند إلى منظومة متكاملة من الأهداف ذات البعد التدبيري، خاصة من خلال التأطير الجيد لتدخلات الدولة وتوضيح التزامات المؤسسات والمقاولات العمومية، فضلا عن وضع إطار مؤسسي يعهد إليه بتتبع نجاعة الأداء، مما يخدم دينامية هذه المؤسسات والملاءمة ديالها مع التوجهات ديال الدولة.

أما بخصوص تحسين المؤشرات الاقتصادية، إن الآفاق الواعد للانتقال الاقتصادي ببلادنا وتحقيق طموحات مغرب المستقبل، لم يكن بالنسبة للحكومة مجرد التزام سياسي ثانوي، بقدر ما اعتبرناه الجواب الضروري والملح الذي فرضته الظرفية الدولية الوطنية.

لذلك، فقد كان على هذه الحكومة التوجه نحو بناء منظومة اقتصادية تضع الإنسان في صلب العملية التنموية، وهو المعطى الذي ساهم تدريجيا في تحسين عيش الأسر وتحفيز منظومة الشغل لصالح الشباب، مع الاستغلال الجيد للمؤهلات الوطنية وتمويل الحاجيات الاجتماعية.

هذا هو الذكاء الاقتصادي الذي جعل من المغرب مرجعا لدى العديد من المؤسسات الدولية، ونموذجا قادرا على إنتاج عوامل إيجابية محفزة للسلوك الاستثماري ببلادنا، ويوفر للمقاولات الوطنية أرضية ملائمة للاستمرارية والابتكار، في أفق تحقيق النمو وتسريع أهدافه.

وتحقيقا لهذا الطموح، عملت الحكومة، استنادا للدعوات الملكية السامية، على رفع التحديات والعراقيل التي كانت كتحول دون تحقيق الفعالية الاقتصادية ببلادنا.

هذا، وشكل تحفيز سوق الشغل وتقليص الفوارق المجالية في مجال الاستثمار مع الاهتمام بالقطاعات الواعدة وتشجيع الإنتاج المحلي المحركات الرئيسية لليقظة الاقتصادية للحكومة والطريق المباشر لبلورة أهداف ميثاق الاستثمار.

وفي هذا السياق، تمكنت الحكومة من إعطاء دفعة قوية للاستثمار الخاص وتحسين حكامته، وفق مقاربة مندمجة ومتكاملة، لا سيما عبر وضع أنظمة لدعم الاستثمار، تتضمن نظام دعم أساسي يتكون من منح مشتركة ومنح ترابية وقطاعية ومشاريع الاستثمار الاستراتيجي، مع الشروع في استكمال تنزيل أنظمة الدعم الخاصة، التي تهم المقاولات الصغرى جدا والصغرى والمتوسطة، إضافة إلى المقاولات المغربية المتواجدة على الصعيد الدولي.

ولدعم انخراط الجهات في المسلسل الاقتصادي وتعزيز إنتاجيتها المحلية، تواصل الحكومة رفع جودة خدمات المراكز الجهوية للاستثمار، من خلال مراجعة إطارها القانوني الذي سيشكل لبنة أساسية في تمكينها من التأطير

الشامل لحاملي الأفكار والمشاريع والإشراف على عمليات الاستثمار، بشكل سيعطي دفعة قوية لأداء المراكز الجهوية للاستثمار واللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، ويجعلنا مرجعا على المستوى الجهوي في هاذ المجال وفاعلا محوريا في الترويج للمؤهلات الترابية.

وتكريسا لهاذ النموذج الانتقالي في مجال الاستثمار، تواصل اللجنة الوطنية للاستثمار ديناميتها غير المسبوقة، حيث عقدت إلى حدود اليوم 14 دورة في نسختيها السابقة والجديدة، قدمت حصيلة جد إيجابية، إذ أسفرت حصيلة اجتماعاتها على المصادقة على 275 اتفاقية مشاريع استثمارية بقيمة إجمالية تفوق 393 مليار ديال الدرهم، من بينها 9 ديال المشاريع استراتيجية بقيمة إجمالية تقدر بـ 65 مليار ديال الدرهم، وستساهم هذه المشاريع إجمالا في خلق ما يناهز تقريبا 195.000 منصب.

ومن أجل توفير بيئة مناسبة للاستثمار والرفع من تدفقات الاستثمار الأجنبي ببلادنا، تم السهر على تنفيذ خارطة الطريق الاستراتيجية في أفق 2026 الخاصة بتطوير مناخ الأعمال بالمغرب، وذلك عبر تنزيل 46 مشروعا.

كما أن هاذ الخارطة الحكومية التي تم إعدادها، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، تشكل عنوانا بارزا للشفافية، وتقدم أجوبة واضحة لمحاربة كافة أشكال الفساد في ميدان الأعمال، خاصة عبر:

**أولا:** العمل على تطوير بعض المجالات، منها تبسيط ورقمنة الإجراءات الإدارية عبر تقليص 22 وثيقة مطلوبة من المستثمرين، بنسبة 45% كمعدل متوسط وتقليص المدة الزمنية لمعالجة ملفات الطلبات وتبسيط مسار المستثمر، خاصة تلك المرتبطة برخص التعمير وتعبئة الوعاء العقاري ورخص الاستغلال، مع اعتماد الإطار القانوني والعملي لإحداث المقاولات بشكل إلكتروني؛

**ثانيا:** تعزيز الشفافية الاقتصادية، من خلال مراجعة القانون المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، فضلا عن تقليص آجال الأداء، مشروع اللي اليوم كينتج ويسهل واحد العدد ديال المسائل بين رجال الأعمال وبين الشركات والمقاولات هذاك ديال (le délai de paiement) وإيجاد حلول للإشكالات المرتبطة به، باعتبارها عائقا أمام السير العادي للمقاولات الوطنية؛

**ثالثا:** تحسين الولوج إلى العقار والمناطق الصناعية، من خلال اعتماد القانون المتعلق بالمناطق الصناعية التي تهم مقتضيات وتفعيل السياسة الصناعية التي تنهجها المملكة، عبر:

- تطوير البنيات التحتية وتوفير عقار صناعي إضافي تقريبا بـ 3700 هكتار؛
- مواكبة الاستثمار الصناعي؛
- إضافة إلى معالجة الإشكالات المرتبطة بتدبير المناطق الصناعية وإطلاق البوابة الإلكترونية الخاصة (zonesindustrielles.ma) لمكافحة ظاهرة المضاربة العقارية والرفع من درجة شفافية المعلومات العقارية بشكل ينسجم مع احتياجات المستثمر والرهانات الترابية؛

**رابعا:** تطوير أدوات جديدة للحصول على التمويل، عبر إخراج القانون المتعلق بالتمويل التعاوني وقانون المكاتب المعلومات الائتمانية، بهدف تمويل مشاريع الشباب والمبادرات المبتكرة عبر استخدام المنصات الإلكترونية؛

**خامسا:** تحسين الولوج إلى الطلبيات العمومية، وهنا جعلها رافعة للتنمية الاقتصادية وتعزيز الابتكار وثقافة ريادة الأعمال، عبر إقرار إصلاحات تهم بالأساس اعتماد نظام موحد للصفقات العمومية، مع توفير رؤية أكثر وضوحا للفاعلين الاقتصاديين وتعزيز آلية الأفضلية الوطنية، فضلا عن تعزيز رقمنة مساطر الولوج وتتبع تنفيذ الصفقات العمومية عبر البوابة الإلكترونية.

وبلغة الأرقام، تعرف وثيرة إنجاز مختلف محاور هاذ خارطة الطريق الجديدة، تقدما ملموسا، حيث قامت اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال بإطلاق تقريبا 83% من المبادرات والمشاريع المتضمنة في الخارطة ديال الطريق ديال 2023، أنه نسبة الإنتاج فهاذ 83% هي 41% اللي توصلنا بالنتائج ديالها.

إن المستوى المتقدم الذي حققته هذه التجربة الحكومية فيما يتعلق بتحسين المؤشرات المالية والاقتصادية، ليس غاية في حد ذاته، بقدر ما نعتبره بوابة رئيسية نحو تكريس مظاهر الإدماج وتكافؤ الفرص لكل المغاربة.

لذلك، حرصنا منذ بداية الولاية على وضع برامج مبتكرة، موجهة نحو إنعاش التشغيل، وتتبعنا عن قرب التطورات الحاصلة في الميادين ديال السوق ديال الشغل، حيث جعلت الحكومة الولوج إلى مناصب الشغل الجيدة الهدف الأسمى لكل سياساتها وبرامجها القطاعية، بل والمعيار الذي تقاس به مجمل التدخلات، ولعل تخصيص 14 مليار ديال الدرهم في قانون المالية 2025، لتفعيل خارطة الطريق الجديدة للتشغيل دليل على هذه الأولوية.

وكتستهدف الخارطة الجديدة 3 ديال الدعامات كتربط أساسا بـ:

- تشجيع الاستثمارات ذات القيمة المضافة العالية؛
- تحسين فعالية برامج التشغيل الحالية، مع الحفاظ على فرص الشغل بالعالم القروي ودعم القطاع الفلاحي.

وتفعيلا لذلك، تراهن الحكومة على إطلاق حزمة من الإجراءات النوعية للحد من البطالة ورفع نسبة النشاط المهني في صفوف الشباب والنساء، خاصة تلك المتعلقة بتوسيع نطاق برامج إنعاش التشغيل لغير حاملي الشهادات، لتشمل أزيد من 110 آلاف مستفيد، مع تقوية منظومة التكوين بالتدرج المهني لرفع عدد المتدربين إلى 170 ألف مستفيد جديد.

فهاذ الصدد، ينبغي التأكيد على أن الحكومة كتعاطى بشكل جدي مع

الأرقام الرسمية لمعدلات البطالة، واللي لابد نقول أنه يمكن فالسنة يعني 24 بالنسبة لـ 23 طلعت تقريبا بـ 0.3% (le taux de chômage)، ولكن ملي كنقراو (les chiffres) لداخل كنقولو بأنه هي فالحقيقة انخفضت، بالمناسبة خلال الفصل الأخير من سنة 2024 إلى أقل من 13% يعني (le dernier trimestre, il a indiqué) بأنه كاين (la reprise) ديال (les emplois) اللي كانو فـ (trimestre) اللي كان سابقو، كانو طلعو ودابا زادو طلعو أكثر، أي أنه تقريبا بحوالي 0.8 نقطة مقارنة بالفصل السابق و0.5 نقطة مقارنة بالفصل الأخير من سنة 2023، وهو المعدل الأدنى في 6 فصول، زعما هاذ (l'augmentation) ديال (la création d'emplois) اللي كانت أكبر إيلا رجعنا لهاذ 6 ديال الفصول كولهم اللي دازو.

غير أن الأرقام المسجلة كتحتاج قراءة موضوعية، وأن توضع في حجمها الطبيعي، حيث تجدر الإشارة أن مناصب الشغل الفلاحية المفقودة بفعل الجفاف، تبقى في مجملها مناصب غير منتظمة وغير مؤدى عنها، وترتبط بالمساعدات العائلية داخل المجال القروي.

وبالتالي، فهي ليست مناصب قارة، في حين لا يجب أن يخفي معدل البطالة المجهودات الحكومية المبذولة لتحسين وضعية التشغيل وضمان جودة مناصب الشغل الجديدة، فمناصب الشغل المؤدى عنها عرفت تطورا مهما يعني (l'emploi rémunéré) تطور و(l'emploi) اللي ما كانش فيه (la rémunération) نقص.

فمناصب الشغل المؤدى عنها عرفت تطورا مهما، فضلا عن ارتفاع عدد الأجراء المصرح بهم، إضافة إلى مؤشرات نوعية لا تقل أهمية، لاسيما تلك المتعلقة برفع نسبة نسب الشغل المؤهلة عبر إدراج الإدماج التدريجي لأصحاب الديبلومات لتصل إلى 50% في 2023، مع رفع مناصب الشغل المنتظمة والمدفوعة بنسبة 5% بين 2018 و2023، إضافة إلى الزيادة التدريجية في حصة العقود ديال الشغل الدائمة ديال (CDI[2]) والمحددة المدة (CDD[3]) بحصة 11% خلال الفترة 2017-2023.

هاذ التطور القوي للتشغيل يجعلنا مطمئنين على الدينامية الإيجابية التي تشهدها قطاعات الصناعة والخدمات والأشغال العمومية، وهو ما يعكس ارتفاع الشغل المؤهل بشكل متزايد.

**حضرات السيدات والسادة،**

لقد أبان النموذج الاقتصادي المغربي عن مناعة استثنائية في مواجهة مختلف التحديات التي عرفها العالم، مستفيدا بشكل مباشر من التطور الذي حققته مختلف مؤشرات الحكامة المالية والاقتصادية، وهي حصيلة اقتصادية جد إيجابية ستعطي للآفاق المستقبلية الواعدة لبلادنا مزيدا من الطموح والواقعية، مع تدعيم قدرة الاقتصاد الوطني بالتحكم في مصير القطاعات الكبرى.

وأود أن أثير انتباهكم، أن إجماع المنظمات والتقارير الدولية على حيوية ومتانة الاقتصاد المغربي في السنوات الأخيرة، يجب أن يشكل لجميع المغاربة مصدر ارتياح بالغ في المستقبل.

فعلى الرغم من تباطؤ الاقتصاد العالمي وتوالي التحديات الطبيعية والمناخية، فإن قدرة المملكة في التغلب على الأزمات الطارئة وتدبير مخاطرها المركبة أصبح أمرا واقعيا ومنهجية حقيقية ومحط إشادة من لدن البنك الدولي في تقاريره، خاصة إبان أزمة إمدادات والتضخم العالمية سنة 2022 و2023.

ولعل أبرز ملامح هاذ الصمود، تصنيف المغرب في المرتبة 69 عالميا من قبل مؤشر الصمود العالمي لسنة 2024 الصادر عن وكالة (FM Global)، متقدما بذلك 16 مركزا منذ 2021 بعدما كان يحتل المرتبة 85.

فضلا عن مؤشر صمود التجارة العالمي لسنة 2023 الصادر عند وكالة (Whiteshield) الذي منح المغرب المرتبة 48 عالميا، بفضل قدرته على تهيئة بيئة تجارية مواتية وزيادة التنافسية والاندماج الناجح في الاقتصاد العالمي.

في المقابل، تتعدد العوامل الإيجابية لمناخ الاستثمار، إذ أن انتقال النظرة المستقبلية للمغرب من المستقرة إلى إيجابية حسب الوكالة ديال (Standard & Poor's)، إضافة إلى التصنيف الإيجابي لكل من وكالة (Fitch) و(Moody's)، يعد تأكيدا هاما على دينامية الاقتصاد الوطني ومرونته.

كما سجل المغرب أداء متميزا من خلال التقرير البنكي الدولي (Business Ready) حول جاهزية الأعمال الصادر في أكتوبر الماضي، محققا بذلك 62.40 نقطة بفارق 14.3 نقطة فقط مع أفضل أداء اللي كان هو 76 نقطة، وهي نتيجة إيجابية تعزى إلى الأداء الجيد في عدة مجالات، تتعلق بإحداث المقاولات وجودة خدمات المرافق العمومية والتجارية والدولية والحصول على رخص التعمير، وإضافة إلى حكامة الضرائب الدولية والخدمات المالية والمنافسة السليمة والشفافة.

كينضاف لذلك، التزام السياسي القوي ديال المغرب في الامتثال للمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي أخرجت المغرب من اللائحة الرمادية لمجموعة العمل المالي (GAFI[4]) في فبراير 2023، وكتواصل الحكومة تعزيز هاذ المنظومة من خلال الرفع من اليقظة التشريعية والتنظيمية وتوسيع نطاق المراقبة وضمان الأمن المالي.

هكذا، فإن صورة المغرب محل تقدير دولي كبير وهو ما يعزز من جاذبية المملكة كوجهة استثمارية موثوقة، بالنظر لموقعها الجغرافي الاستراتيجي

[2] **C**ontrat de travail à **D**urée **I**ndéterminée.
[3] **C**ontrat de travail à **D**urée **D**éterminée.
[4] **G**roupe d'**A**ction **Fi**nancière.

وإمكاناتها اللوجيستية الهائلة وما تتمتع به من مظاهر الأمن والاستقرار، بفضل صاحب الجلال الله ينصرو، وهو ما يتيح توطين الاستثمارات الأجنبية الرائدة عالميا، كالاستثمار في الطاقات المتجددة وصناعة السيارات ويساعد على بلورة معالم اقتصاد مستدام في المنطقة.

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيدات والسادة الوزراء،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

إن الحكامة المؤسساتية والخبرات الاقتصادية اللي راكمت بلادنا يجب علينا تطويرها وترسيخها، في أفق التغلب على تحديات الإصلاح مستقبلا، وهو ما يتطلب الرقي بالحوار المتبادل بيننا، لتعزيز الثقة وتكريس مؤسساتنا التمثيلية كفضاء للاقتراح البناء والمساهمة الإيجابية وألا نترك الاعتبارات السياسية الضيقة تهيمن على نموذجنا الديمقراطي.

فالانسياق وراء حملات التشويش الممنهج وتبخيس الجهود الوطنية لن يكون أبدا سلوكا سياسيا مسؤولا، في وقت نحتاج فيه إلى صناعة الحلول عوض الاستثمار في لغة التشاؤم وممارسة التغليط، ذلك أن مقاربتنا لتفعيل الاختيار الديمقراطي يجب أن تترجم حرصنا الجماعي، أغلبية ومعارضة، على الرفع من حكامة تدبير السياسات في علاقتها المباشرة مع قضايا وانشغالات المجتمع المغربي، على نحو يجعلنا نستشرف مغرب المستقبل بكثير من الحكمة والجدية.

والسلام عليكم ورحمة الله.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد الرئيس.

والآن ننتقل إلى مداخلات الفرق والمجموعات وأعضاء المجلس غير المنتسبين، تعقيبا على جواب السيد رئيس الحكومة.

والكلمة لأول متدخل عن فريق التجمع الوطني للأحرار، فليتفضل أحد السادة المستشارين من الفريق، في حدود 14 دقيقة.

**المستشار السيد مصطفى الميسوري:**

**بسم الله الرحمن الرحيم.**

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيد رئيس الحكومة المحترم،**

**السيدات والسادة الوزراء المحترمون،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

أتشرف، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، بالتفاعل مع جوابكم حول موضوع "المؤشرات الاقتصادية والمالية وتعزيز المكانة الدولية للمغرب".

وقبل أن نشرع في مناقشة الخطوط العريضة لجوابكم السيد رئيس الحكومة المحترم، يسعدني أن أهنئ بلادنا على نجاحها في إقرار واحد من أهم القوانين التي نادت بها مختلف دساتير المملكة، وسعت لتحقيقها، لاسيما وأن الفصل 86 من دستور 2011 يفرض تقديم جميع القوانين التنظيمية قبل متم الولاية التشريعية الموالية.

وإذ نثمن عاليا المجهود الذي بذله جميع الفرقاء والمتدخلين للمصادقة على هذا القانون الاستراتيجي بالنسبة للاستقرار الاجتماعي وإنجاح الخيار التنموي الاستثماري الذي تتبناه بلادنا، فإننا نؤكد داخل فريقنا بأن التاريخ سيبقى شاهدا على هذا الإنجاز غير المسبوق.

إن النجاح في المصادقة على القانون التنظيمي للإضراب هو الدليل على تماسك الأغلبية، بل هو الصخرة التي انكسرت عليها تنبؤات أولئك الذين يروجون لانفراط عقد الأغلبية، وهو ما يؤكد أن الانسجام الحكومي وما يجمع أغلبيتها هو أعمق وأمتن من مجرد أوهام، بل هو التزام صريح، السيد الرئيس، يجد أسسه العميقة في خروجنا جميعا متوافقين في مختلف التشريعات التي صادق عليها البرلمان، وفي كل السياسات العمومية التي قامت الحكومة بتنزيلها، وفي التقائية مواقف الأغلبية تجاه مختلف القضايا الحيوية ببلادنا.

**حضرات السيدات والسادة،**

إن موضوعنا الذي نناقشه اليوم هو في الحقيقة تقييم لجملة من السياسات العمومية التي أطلقتها الحكومة، تماشيا مع التوجيهات الملكية السامية.

ففي هذا السياق سعت الحكومة إلى إطلاق إصلاحات عميقة تهم قطاعات اجتماعية واقتصادية، تجعل من المغرب ورشا مفتوحا وبلدا صاعدا.

وفي هذا الإطار، حرصت الحكومة منذ تنصيبها على تعزيز أسس الدولة الاجتماعية، واستكمال تنزيل ورش الحماية الاجتماعية، عبر تعميم التأمين الإجباري عن المرض لفائدة كل الفئات الاجتماعية والمهنية، مع أداء الاشتراكات بالنسبة للأشخاص غير قادرين على الأداء، وهو ما يكلف المحفظة المالية للدولة حوالي 10 ملايير درهم، مع استحضار نجاح الحكومة في تنزيل البرنامج الملكي الطموح للدعم الاجتماعي المباشر، الذي تستفيد منه اليوم

ما يناهز 4 ملايين أسرة، والذي خصصت له الحكومة أزيد من 25 مليار درهم سنويا، وستصل ميزانيته إلى 29 مليار درهم السنة المقبلة.

وهي مناسبة لنثمن كذلك الثورة ذات الأبعاد المتعددة التي أطلقتها الحكومة فيما يتعلق بتأهيل المنظومة الصحية الوطنية بمختلف مكوناتها، وذلك من خلال تعزيز العرض الصحي وبناء وتأهيل المراكز الاستشفائية الجامعية والجهوية والإقليمية، وتأهيل 1400 مؤسسة للرعاية الصحية، دون إغفال تعزيز الرأسمال البشري بالقطاع الصحي ومن خلال تنزيل القانون المتعلق بالوظيفة الصحية والرفع من مستوى التأطير الطبي وشبه الطبي ورفع ميزانية القطاع لتبلغ هذه السنة 32.6 مليار درهم كرقم غير مسبوق، السيد الرئيس.

دون أن ننسى المجهودات المقدرة التي تم القيام بها فيما يتعلق بإصلاح منظومة التربية والتعليم، التي توليها الحكومة عناية خاصة، وهو ما يعكسه

تخصيص 85.6 مليار درهم للقطاع برسم السنة المالية 2025، وهذا الرقم تاريخي السيد الرئيس، يؤكد بما لا يدع مجالا للشك مكانة التعليم في السياسة الحكومية، باعتباره مدخلا أساسيا لتدعيم ركائز الدولة الاجتماعية.

وفي إطار ترسيخ أسس الدولة الاجتماعية، نستحضر كذلك مقاربة الحكومة في مجال السكن، والتي تترجمها عبر تنزيل برنامج الدعم المباشر لاقتناء السكن الرئيسي، بالموازاة مع تنزيل البرامج الرامية للقضاء على كل أشكال السكن غير اللائق.

وإذ نهنئ الحكومة على المجهودات الجبارة التي تقوم بها على مستوى دعم القدرة الشرائية للمواطنين، فإننا نشيد كذلك بالتزامها بإصلاح الضريبة على الدخل، ما مكن أزيد من 4 ملايين من الموظفين والأجراء من زيادات معتبرة في أجورهم بداية من شهر يناير المنصرم.

كما أن تعبئة غلاف مالي بحوالي 46 مليار درهم في أفق 2026 ككلفة للحوار الاجتماعي، بهدف الرفع من الأجور وتحسين الظروف المهنية والمعيشية للشغيلة شكل حلقة مهمة من حلقات الاهتمام بتحسين عيش المواطنين عموما.

**السيد الرئيس،**

كما نثمن حرص الحكومة على اعتماد سياسات مبتكرة لدعم النمو الاقتصادي، مدعومة بتفعيل الميثاق الجديد للاستثمار ومواصلة تنزيل خارطة الطريق لتحسين مناخ الأعمال، وهو ما من شأنه أن يعزز تموقع بلادنا على مستوى سلاسل القيمة العالمية، ويدعم السيادة الوطنية في عدد من المجالات، وعلى رأسها القطاع الصناعي، الذي تؤكد مختلف مؤشراته الإيجابية رجاحة الاختيارات التي اتخذتها بلادنا طيلة الـ 25 سنة الأخيرة، من حكم جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، علاوة على العمل الكبير الذي تقوم به الحكومة فيما يتعلق بتدبير إشكالية الماء ذات الطابع الاستراتيجي، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، من خلال الرفع من وثيرة تنزيل البرنامج الوطني للتزويد بالماء الصالح للشرب 2020-2027.

دون إغفال، السيد الرئيس، الإشادة بالتحولات الانتقالية التي تقودها فيما يتعلق بتبني جيل جديد من الاستراتيجيات المبتكرة، على غرار مواصلة تنزيل استراتيجية "الجيل الأخضر" في القطاع الفلاحي والمشاريع المرتبطة بالهيدروجين الأخضر والتحول نحو الطاقات النظيفة.

إضافة إلى تنزيل الاستراتيجية الرقمية "المغرب الرقمي-2030"، وإطلاق مبادرات طموحة لفائدة الشباب وتبني خارطة الطريق السياحية 2023-2026، التي ساهمت في تبوء بلادنا المرتبة الأولى إفريقيا في جلب السياح بعد استقطابها 17.4 مليون سائح السنة الماضية، كرقم قياسي، السيد الرئيس، وغير مسبوق.

مع استحضار الأهمية الخاصة التي توليها الحكومة لتنفيذ مختلف المشاريع المرتبطة باحتضان بلادنا للمواعيد الرياضية الكبرى القارية منها والعالمية، خاصة المرتبطة بتعزيز وتطوير البنيات التحتية الطرقية، والسككية والمينائية والمطارية والرياضية والسياحية.

**السيد الرئيس المحترم،**

إن هذا التراكم الإيجابي والمستمر للمؤشرات الاقتصادية والمالية لبلادنا تعزز بشكل ملحوظ منذ خروج بلادنا من تداعيات جائحة "كوفيد-19"، رغم حالة اللايقين التي طبعت الاقتصاديات العالمية واقتصاد المجموعات الشريكة للمغرب، خصوصا الفضاء الأوروبي، الذي يعتبر الشريك الأول للمملكة.

وفي هذا السياق المثمر، لا يسعنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار إلا أن نهنئ الحكومة، على منهجية اشتغالها، ورجاحة الاختيارات السياسية والتدبيرية التي مكنت من:

- ✓ ضبط مؤشرات المديونية والتحكم فيها إلى حوالي 69% بعدما كانت تفوق 72% من الناتج الداخلي الإجمالي؛
- ✓ وكذلك مكنت من ارتفاع المداخيل الضريبية بنسبة 37.6% خلال 2024؛
- ✓ وأيضا تراجع عجز الميزانية إلى ما دون 4% سنة 2024، بعدما تجاوز 7% في 2020؛
- ✓ ومكنت أيضا من ضمان الاستدامة المالية لمختلف البرامج الحكومية التي تم إطلاقها؛
- ✓ وأيضا التقليص من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، وتكريس المقاربة المجالية.

فبفضل هذه الدينامية الحكومية غير المسبوقة في التاريخ السياسي المغربي، أضحت اليوم المملكة نموذجا يحتذى به في جلب الاستثمارات، بفضل استقرارها الاجتماعي والسياسي والتطور الكبير لتجهيزات البنية التحتية المعلوماتية والرقمية، وتحسين المنظومة التشريعية والمؤسساتية.

بالإضافة إلى الثقة المتبادلة التي تجمع بلادنا مع الشركاء الدوليين، حيث صارت المملكة منصة ذات جاذبية للاستثمارات الدولية والوطنية، بفضل دينامية اللجنة الوطنية للاستثمار والتي تتواصل بجرأة كبيرة وغير مسبوقة، فمنذ انطلاق هذه الولاية الحكومية عقدت اللجنة 14 اجتماعا، صادقت خلالهم على 275 اتفاقية مشاريع استثمارية، بقيمة إجمالية تفوق 393 مليار درهم، تهم مختلف جهات المملكة، ما من شأنه أن يخلق مئات الآلاف من مناصب الشغل.

لذلك، فقد كان لمختلف المؤشرات الاقتصادية والمالية، التي تكلمتم عليها السيد رئيس الحكومة في مداخلتكم، وقع مباشر وأثر ملموس على:

- ✓ تصاعد نمو القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة؛
- ✓ تموقع المغرب في خريطة المهن العالية بفضل احتضانه لمنشآت

صناعية تشمل صناعة الطيران والسيارات والطاقات المتجددة، مع الانفتاح والتوسع على مختلف المنظومات الصناعية الجديدة تراعون فيها الخصوصية المجالية؛

- ✓ ارتفاع حجم الصادرات الوطنية، نتيجة الأداء الجيد لقطاعات صناعة السيارات والفوسفاط ومشتقاته، والنسيج والألبسة والقطاع الإلكتروني؛
- ✓ ارتفاع حجم المبادلات التجارية مع الدول الأطلسية والإفريقية ومع الشركاء التقليديين للمملكة.

**السيد رئيس الحكومة المحترم،**

إننا واعون داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بأن الحكومة تستثمر بنجاعة كبيرة في الزمن التنموي، بعيدا عن إكراهات الظرف الانتخابي ودون اصطفافات سياسوية ضيقة، وهو ما جعلها ترفع من سقف طموحنا الجماعي، من خلال التنزيل المحكم لكل الإصلاحات الهيكلية، التي ما فتئ ينتظرها المواطنات والمواطنون، والتي تتقاطع مع مختلف التعليمات والتوجيهات السامية لجلالة الملك، حفظه الله ونصره.

وإذ نحيي عاليا اشتغال الحكومة بنكران للذات في إطار سعيها لكسب مختلف الرهانات الوطنية، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي، فإنني لن أبالغ إذا قلت لكم أن المغاربة جميعا يلمسون الأثر الإيجابي للاختيارات الاجتماعية والاقتصادية لعمل هذه الحكومة، التي تضع مصالح بلادنا وكرامة المواطنات والمواطنين على رأس أولوياتها.

فمختلف المؤشرات والأرقام، سواء التي تحدثنا عنها أو التي جاءت في مداخلتكم السيد رئيس الحكومة المحترم، أرقام عنيدة لا تقبل أن تُطَوَّعْ، وهي الأرقام التي كان لها الفضل في تعزيز المكانة الريادية للمغرب، وهي الأرقام نفسها التي جعلت منظومتنا الاقتصادية تعرف تحولات ايجابية، من خلال الانتقال من نمط اقتصادي محدود الأثر إلى اقتصاد عصري تنافسي، يخلق الثروة ذات القيمة المضافة المرتفعة، ليسهم في توزيع أثرها على مختلف الفئات الاجتماعية، رغم الاكراهات الظرفية والمناخية الصعبة، التي لولاها لتجاوز معدل النمو الاقتصادي 7% السيد الرئيس.

أود في ختام هذه المداخلة، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، أن أؤكد على دعمنا التام لمختلف الإصلاحات الهيكلية التي تقودها الحكومة، ليس لأننا ننتمي إلى أغلبية تربطها علاقة تعاقدية مسؤولة بالحكومة، بل لأننا ندرك المنجزات الإيجابية التي تم تحقيقها في عهدها، منجزات ناطقة بلغة الأرقام التي لا تقبل التدليس ولا التبخيس السيد الرئيس، رغم الظرفية الصعبة التي تحملت فيها المسؤولية، وهو ما مكن بلادنا، من تعزيز موقعها كقوة صاعدة، حَوَّلَتْ التحديات إلى فرص، وقَدَّمَتْ الأجوبة الضرورية لمتطلبات المرحلة، لتكون في مستوى تطلعات جلالة الملك، نصره الله، وانتظارات عموم المغاربة.

وفي محكم كتابه قال الله سبحانه وتعالى: **"إِن يَعْلَمِ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا"**.

صدق الله مولانا العظيم.

ونحن على يقين، السيد رئيس الحكومة المحترم، بأن قلبكم مليء بالخير والحب لهذا الوطن ولملك البلاد.

ووفقكم الله لما فيه خير الصالح العام، تحت القيادة الرشيدة لمولانا أمير المؤمنين أعزه الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة، فليتفضل أحد المستشارين من الفريق، في حدود تسع دقائق.

السي كريم، السيد الرئيس.

**المستشار السيد عبد الكريم الهمس:**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.**

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيد رئيس الحكومة المحترم،**

**السيدات والسادة الوزراء المحترمون،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة في هذه الجلسة العامة التي يخصصها مجلسنا الموقر لموضوع دقيق يتعلق بـ " المؤشرات الاقتصادية والمالية وتعزيز المكانة الدولية للمغرب"، في لحظة دستورية هامة، تكرس المكانة المتميزة لمؤسستنا، كمؤسسة تشريعية حريصة على لعب أدوارها الكاملة في مراقبة عمل الحكومة، وفي الدفاع عن جميع قضايانا الوطنية الراسخة.

**السيد رئيس الحكومة المحترم،**

قبل تطرقنا لموضوع المؤشرات الاقتصادية والمالية، نود في فريق الأصالة والمعاصرة، أن نتوقف عند الموضوع الثاني المتعلق بالمكانة الدولية المتميزة التي تحظى بها بلادنا، ثقافيا، سياسيا واقتصاديا، بفضل الإرادة الإصلاحية الحكيمة التي يقود بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره قضايانا الداخلية والخارجية، وبفضل حضوره الدبلوماسي العميق والرزين داخل القضايا الخلافية الدولية، وهو حضور متميز تشهد به كذلك القوى العظمى، وآخرها ما صدر عن الإدارة الأمريكية الجديدة في شخص وزير الخارجية الاثنين الماضي، الذي أشاد صراحة بالدور القيادي لصاحب الجلالة من أجل النهوض بالسلام والأمن الإقليميين والدوليين، وكذا بالدور الريادي للمغرب في إيصال المساعدات الإنسانية إلى الفلسطينيين.

**السيد الرئيس المحترم،**

إن سمعة بلادنا المتميزة دوليا، ليست في حاجة لمن يشهد بها، هي مكانة محترمة بنيت على أسس الجدية والصدق في علاقاتنا الدولية، عبر قيم مغربية عريقة وحكيمة، تنتصر على ثقافة الرعونة والطيش التي لايزال البعض يحاول بها التشويش على مصالحنا الوطنية وعلى علاقات الصداقة المتميزة التي تجمعنا بالقوى الدولية، ولعل أبرزها مصادقة الجمعية البرلمانية لمجلس أوربا الأربعاء الماضي على منح بلادنا صلاحيات واسعة وجديدة، تمكنها من مشاركة كاملة في أعمال هذه المؤسسة الأوربية الهامة، في ثقة واحترام جديدين اكتسبتهما المملكة المغربية عن جدارة واستحقاق كشريك موثوق به بالنسبة للقارة الأوربية وللعالم بأسره، الذي بوأها شرف رئاسة مجلس حقوق الإنسان، لكونها أرضا للسلام وللتعايش، يحجها ضيوفا كبار من قبل الرئيس الفرنسي والرئيس الصيني، والمنظمات الدولية العتيدة التي جعلت من بلادنا محطة لعقد ملتقياتها ومؤتمراتها الدولية، كالأمم المتحدة والبنك الدولي والإنتربول وغيرهم.

**السيد الرئيس المحترم،**

لايمكن أن نتحدث عن المكانة المحترمة لبلادنا على المستوى الدولي دون الاعتراف بما تلعبه الثقافة المغربية العريقة والهوية الوطنية متعددة الروافد على الساحة الدولية، منوهين في هذا المجال بكل الجهود التي بذلها قطاع الثقافة خلال السنتين الماضيتين، والتي أثمرت تحصين التراث المغربي وترويجه وتحسين وتعزيز صورته دوليا، وكسب معارك المحاولات البئيسة للسطو عليه.

كما لا يمكن أن نتحدث عن صورة بلادنا الدولية دون الاعتراف بالأدوار الهامة التي تلعبها الجالية المغربية في الدفاع عن قضايا بلادنا وفي تنمية وطننا، وكذلك الدبلوماسية الأمنية الموازية التي تقوم بها أجهزة الأمن ببلادنا على المستوى الدولي وعلاقات تعاونها الدولية التي مكنت بلادنا من احترام دولي كبير في هذا المجال، ومن حصد الثقة الدولية المتميزة المجسدة في نيل بلادنا عن جدارة منصب نيابة رئاسة منظمة الانتربول.

**السيد رئيس الحكومة المحترم،**

إن تثمين صورة بلادنا وتعزيز مكانتها المشرقة دوليا، عمل مستمر ودؤوب، تضحية جسيمة ومسؤولية الجميع: جالية مغربية، سفراء، مسؤولين، مجتمع مدني، رياضيين، وزراء، برلمانيين ومنتخبين وغيرهم، لذلك لن ندخر جهدا، داخل حزب الأصالة والمعاصرة، من أجل الحفاظ على صورة بلادنا وتحصين مكانتها المتميزة.

**السيد رئيس الحكومة المحترم،**

بالعودة للشق الأول من موضوع جلستنا اليوم المتعلق بالمؤشرات الاقتصادية والمالية للحكومة الحالية، فلا يمكننا إلا تثمين التطور والتقدم الكبير الذي حققناه على مستوى هذه الأرقام، بل لا يمكن أن ينكر تطورها وتقدمها إلا جاحد، أو من أتعبه طول انتظار فشل هذه الحكومة وكسر إرادتها الإصلاحية وتراجع الشعبية المتزايدة لمكوناتها.

هي أرقام ونتائج باهرة - كما بسطتموها السيد رئيس الحكومة - قوتها لا تكمن في ارتفاع مؤشراتها فقط، بل تتجسد في السياق الذي تحققت فيه، وفي الظروف الصعبة التي أبدعت فيها الحلول والتدابير لمواجهة المستجدات، وفي نفس الوقت الاستمرار في الوفاء بتنزيل الأوراش الاستراتيجية والبرنامج الحكومي المتميز والذي شمل مجموعة من القضايا، لعل أهمها قضايا الشغيلة، وهنا ننوه بالأجواء الإيجابية والتوازن والتوافق الذي طبع مناقشة القانون التنظيمي للإضراب بمجلسنا الموقر.

**السيد رئيس الحكومة المحترم،**

لا خير في أية أرقام اقتصادية ومالية إن لم يكن لها وقع اجتماعي مباشر على حياة المواطنات والمواطنين، لذلك يحق لكم كحكومة ولنا كأغلبية الافتخار ببرنامج الدعم المباشر للسكن، الذي لم يساعد المواطنات والمواطنين على اكتساب سكن لائق فقط، بل كان له الوقع الكبير في تحقيق الإقلاع الاقتصادي للقطاع وتحريك أنشطة البناء، بدءًا من استخراج المواد البنائية ووصولاً إلى الخدمات اللوجستية والتسويق والبيع، وتبين مؤشرات القطاع مدى نجاح هذا البرنامج، حيث ارتفعت أرقام مبيعات الإسمنت بـ 9.45% خلال سنة 2024، وارتفعت قروض السكن بنسبة 1.7% وارتفعت القروض الموجهة للمنعشين بـ 7.2%، وقد استفاد أكثر من 35 ألف مواطن من هذا الدعم.

وهذا دليل راسخ على التعاطي الشعبي الكبير مع البرامج التي يلمس فيها المغاربة الشفافية والمعقول.

كما لا ننسى أن البرنامج مكن من فتح السوق أمام المقاولات الصغرى والمتوسطة، ومن توفير عرض سكني متنوع ومتلائم مع مختلف حاجيات المغاربة، ولعل نجاح البرنامج يرجع بشكل كبير إلى حكامته الجيدة من خلال مشاركة مختلف الفرقاء، حيث لعبت رقمنة البرنامج دورًا مهمًا في تبادل المعطيات مع مختلف المتدخلين لتقليص مدة معالجة الطلبات وتسهيل الإجراءات للمواطنين الراغبين من الاستفادة من البرنامج، سواء داخل أو خارج الوطن.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن برنامج مدن بدون صفيح كذلك يعتبر من بين البرامج الواعدة التي تكتسي حمولة اقتصادية ومالية مهمة، حيث من المرتقب أن يعود بالنفع على سوق العقار، إذ أنه سيمكن من ضخ حوالي 36 مليار درهم من أجل معالجة وضعية ما يناهز 120 ألف أسرة قاطنة بدور الصفيح.

**السيد رئيس الحكومة المحترم،**

إن التنزيل الأمثل للحكومة الحالية للمخططات والاستراتيجيات القطاعية هو الذي يعكس حقيقة المعطيات الاقتصادية والمؤشرات المالية المحققة، لذلك نثمن عاليا وبكل مسؤولية ما تحقق على هذا المستوى، ولتجويد وتطوير هذه الحصيلة نقدم التوصيات التالية:

**أولا:** ضرورة الانكباب على معالجة بعض الاختلالات التي لاتزال تعيق الاستثمار ببلادنا، علما أن الاستثمار هو المدخل الأساسي لخلق فرص الشغل؛

**ثانيا:** نجدد التأكيد على ضرورة التواصل والتواصل أكثر مع المواطنات والمواطنين لتوضيح هذه المنجزات غير المسبوقة، التي تتعرض لحملات ممنهجة للتضليل وللتبخيس وللتشويه؛

**ثالثا:** نطالب بجهود دعم إضافية واستثنائية للعالم القروي، وبالموازاة مع ذلك لابد من حكامة قوية لتحصين هذه المساعدات حتى يكون لها الوقع المباشر على المواطنين؛

**رابعا:** من واقع الدور الكبير الذي يلعبه القطاع الصناعي، ندعو إلى الانتباه إلى التحولات الجذرية التي تعرفها بعض الصناعات التي تواجه منافسات وصعوبات أكثر حدة مثل صناعة النسيج والصناعة التقليدية.

نقول هذه الملاحظات بشجاعة ومسؤولية، والتي لا تخفي عنا النتائج الباهرة التي حققتها الحكومة الحالية، بل لنا الثقة التامة في أن إعمالها سيعزز من حصيلة الحكومة، حتى تحقق ما يصبو إليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره في مغرب مزدهر، آمن ومستقر.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الرئيس، السي كريم.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، فليتفضل أحد السادة المستشارين من الفريق في حدود ثماني دقائق.

**المستشار السيد أحمد لخريف:**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.**

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيد رئيس الحكومة المحترم،**

**السيدات والسادة الوزراء المحترمون،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

أتشرف بتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، ومن خلاله حزب الاستقلال، لمناقشة موضوع "المؤشرات الاقتصادية والمالية وتعزيز المكانة الدولية لمغرب"، وهو موضوع على قدر كبير من الأهمية، يتجاوز في أبعاده حدود الأرقام والمعطيات التقنية، ليمس عمق النموذج التنموي الوطني وسياستنا العمومية الاقتصادية ومدى قدرتها على الاستجابة لطموحات وانتظارات المواطن المغربي، في ظل التحولات العميقة التي يشهدها الاقتصاد الوطني وما تفرضه التحديات الإقليمية والدولية من رهانات كبرى على بلادنا.

إن جلسة اليوم، السيد رئيس الحكومة، هي محطة أساسية لتقييم مدى صلابة الاختيارات الاقتصادية لهذه الحكومة، وقدرتها على تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية، وترسيخ مكانة المغرب كقوة اقتصادية إقليمية ودولية، في ظل التحديات والرهانات الظرفية الدولية والوطنية، والتي تجعلنا أمام تحدي حقيقي لتقوية الاقتصاد الوطني، والذي يتطلب المزيد من الجرأة والفعالية والمزيد من الصلابة والمناعة، لمواجهة الأزمات وتحقيق الرفاه الاجتماعي والتنمية المستدامة.

لذلك، فمناقشتنا اليوم للمؤشرات الاقتصادية والمالية هي - في تقديرنا - ليست مجرد مناقشة وحديث عن المعطيات والأرقام المتضمنة في التقرير الحكومي، بل هي انعكاس للحياة اليومية وللقدرة الشرائية للمواطنين، وهي تقييم حقيقي للتجربة المتميزة لهذه الحكومة في تعزيز استقلالية الاقتصاد الوطني وتكريس ريادته الإقليمية، وهي قبل هذا وذاك استشراف للأفق لمستقبل هذه الأمة العريقة.

وحق لنا، السيد رئيس الحكومة، في الفريق الاستقلالي ومن خلاله حزب الاستقلال أن نعتز بما تحقق من منجزات من موقعنا كشريك ظل دوما وفيا لمسؤوليته الوطنية، مخلصا لالتزاماته، صادقا في تعاقداته، قويا في مواقفه، مدافعا عن قضايا هذا الوطن والمواطنين، وما عرضكم القيم اليوم، السيد رئيس الحكومة المحترم، والمعطيات التي تفضلتم بها إلا تجلي من تجليات هذا التعاون والعمل الدؤوب للحكومة واتخاذ القرارات الجريئة لمصلحة المواطنين والمواطنات، ومؤشر كذلك دال على المجهودات المبذولة في تعزيز السيادة الاقتصادية والإصلاحات المهيكلة، التي مكنت بلادنا من الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية الكبرى، رغم الأزمات المتتالية، التي طبعت السياق الدولي وأرخت بظلالها على الاقتصاد العالمي والوطني.

والمؤشرات الدالة على ذلك والمؤكدة له عديدة، منها، السيد رئيس الحكومة، على سبيل المثال: مواجهة تحديات التحولات المناخية، وما نجم عنه من جفاف أثر على القطاع الفلاحي وسبب في إجهاد مائي كبير، حيث نسجل لهذه الحكومة:

- قدرتها على إيلاء هذا الموضوع ما يستحق من عناية واهتمام؛
- ثانيا، المغرب أول وجهة سياحية في إفريقيا، حسب منظمة الأمم المتحدة للسياحة سنة 2024؛
- ثالثا، المغرب البلد الإفريقي الوحيد المستوفي لشروط الاستفادة من تسهيلات الائتمان المرن لصندوق النقد الدولي، وهو ما يعكس صلابة الاقتصاد المغربي وقدرته على مواجهة الصدمات؛
- رابعا، المرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA[5])، رابعا عالميا فيما يخص تحسين بيئة الأعمال خلال

[5] Moyen Orient et Afrique du Nord.

العشرين السنة الماضية؛

- خامسا، المرتبة الرابعة عالميا فيما يخص تحسين بيئة الأعمال خلال العشرين سنة الماضية؛
- سادسا، الارتفاع المسجل في نمو الصادرات وبصفة خاصة قطاع السيارات والطيران والإلكتروني.

هذه الأرقام والمؤشرات، السيد رئيس الحكومة، هي غيض من فيض، وهي معطيات أقل ما يقال عنها أنها تتسم فعلا بالصدقية.

**السيد رئيس الحكومة،**

ومع كل ما تحقق، ثمة سؤال يجب أن نستحضره وأن يشغلنا ليل نهار بجرأة ومسؤولية وبالموضوعية اللازمة، هل وصلت ثمار هذه الإنجازات الكبرى إلى المواطن؟ هل وجد المغربي في معيشه اليومي ما يؤكد أن اقتصاد بلادنا قوي ومتين؟ هل شعر الشباب الباحث عن فرصة شغل، بأن وطنه المغرب يسير فعلا نحو تنمية عادلة ومنصفة؟

الجواب، السيد رئيس الحكومة، نحن في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية مقتنعون بأن ما أنجز من طرف هذه الحكومة لم يكن له أن يتحقق لولا كفاءة القطاعات الوزارية والإرادة القوية لهذه الحكومة، على إبداع وسن برامج اقتصادية واجتماعية، تنفيذا لتوجيهات جلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

لكن، السيد رئيس الحكومة المحترم، بعيدا كل البعد عن الكلام ومجد الخطابة المشحون تارة بالعواطف، علينا جميعا، وأقول جميعا كمكونات لهذه الحكومة، أن نستحضر هذه الأسئلة، ونعد العدة اللازمة، سعيا وراء فعالية أكثر، استجابة لتطلعات المواطنين والمواطنات، حسب المتطلبات الذاتية.

**السيد رئيس الحكومة المحترم،**

ومن موقعنا في الأغلبية الحكومية، نجدد لكم انخراطنا الكامل في كل المبادرات الهادفة إلى ترصيد وتطوير النجاعة التي حققناها على كافة المستويات، بما فيها قضية وحدتنا الترابية، بقيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله، علاوة على تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وتقوية تنافسية المغرب ومناعته ومواجهة الأزمات، من أجل اقتصاد قوي عادل، منتج، منصف، ومتحرر وقادر على تحقيق تطلعات الشعب المغربي في التنمية.

وفي هذا الإطار، وقبل الختام، أستحضر ما جاء في الخطاب الملكي السامي لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بمناسبة عيد العرش المجيد 29 يوليوز 2024، حيث قال، حفظه الله: "**إن ما حققناه يعطينا الثقة في الذات والأمل في المستقبل، إلا أن التحديات التي تواجهها بلادنا تحتاج إلى المزيد من الجهد واليقظة وإبداع الحلول والحكامة في التدبير**". انتهى كلام جلالة الملك.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن للفريق الحركي، فليتفضل أحد السادة المستشارين من الفريق، في حدود سبع دقائق.

**المستشار السيد نبيل اليزيدي:**

**بسم الله الرحمن الرحيم.**

**السيد الرئيس،**

**السيد رئيس الحكومة،**

**السيدات والسادة الوزراء،**

**السيدات والسادة المستشارين،**

مناقشة هذا الموضوع في هاذ الظرفية الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الوطني، وفي هاذ السياق الاقتصادي الدولي الذي يتميز بعدم الاستقرار والتقلب يعتبر ذا أهمية كبرى، إذا أخذنا بعين الاعتبار الدورة الاقتصادية التي يتفاعل داخلها ما هو اقتصادي بما هو سياسي واجتماعي.

وإذا كانت بلادنا، السيد رئيس الحكومة، قد استطاعت أن تضمن لنفسها شراكة استراتيجية على المستوى الإقليمي والقاري والعالمي، كما أصبحت بسبب مجموعة من الإصلاحات الهيكلية والمؤسساتية وبدعامة حقوقية وأمنية مركزا للاستثمار الخارجي، فإن الأمر ليس كذلك عندما نتحدث عن المؤشرات الاقتصادية والمالية، والتي بتشخيصها وتقييمها يتبين لنا أننا أمام اقتصاد وطني محدود يظهر من خلال مؤشرين:

المؤشر الأول هو المؤشر الماكرو اقتصادي أو الاقتصاد الكلي، والذي نتحدث فيه عن نظرة إجمالية للاقتصاد الوطني، ويمكن أن نناقشه من خلال مجموعة من النقاط مثل النمو، التضخم، الدين الخارجي، الاستثمار العمومي، الاستثمار الخارجي، والصادرات، وهي مؤشرات، حتى لا نبخس الحكومة حقها، نجحت فيها بشكل نسبي ومحدود، بمساعدة مؤسسات الدولة، ولكن لأسف الشديد ظلت بعيدة عن المعدلات التي وعدت بها الحكومة المواطن المغربي في جميع برامجها وتصريحاتها، كما هو الحال بالنسبة لمعدل النمو التي وعدت فيها الحكومة بأن تحقق في السنة الماضية 3.7 لتحقق 2.9، كما أن الدين الخارجي، السيد رئيس الحكومة، يشكل أو يثير مجموعة من التساؤلات حول تبعية الاقتصاد الوطني لإملاءات المؤسسات الدولية.

في مقابل المؤشر الأول نجد المؤشر الثاني هو المؤشر الميكرو اقتصادي أو الاقتصاد الجزئي، والذي يتعلق بالمعيش اليومي للمواطن والذي هو مظهر من مظاهر إخفاقات الحكومة، ولنبين ذلك السيد رئيس الحكومة، سنتناول أو سأناقش معك هذا المؤشر من خلال ثلاث نقاط أو ثلاث مؤشرات هي:

أولا: البطالة، وكنلاحظو، التي تثير إشكالين رئيسيين: الأول أن الحكومة ظلت لسنوات تتمسك بأن نسبة البطالة هي 13% لنفاجأ بعد الإحصاء

العام الأخير أن البطالة هي 21%؛

الإشكال الثاني، أننا عندما نتحدث عن معدلات البطالة الفئوية نفاجأ بأن النسبة عند الشباب تصل إلى 35%، وعند حاملي الشهادات تتجاوز 20%؛

مؤشر الفقر، السيد رئيس الحكومة، اليوم المغرب عدد الفقراء فيه إذا اخذينا الإحصاء ديال 2022 هو 1.5 مليون، ورغم البرامج الحكومية والميزانيات الضخمة، فإن الأثر كان سلبي وترتب عنه أن تزداد الطبقة البورجوازية غنى وتنتقل الطبقة المتوسطة إلى طبقة تعاني، ويصبح الفقير أكثر فقرا مما هو عليه الآن.

فإذا أضفنا إلى كل هذا، السيد رئيس الحكومة، أن الحكومة عجزت عن محاربة الفساد وأن القطاع الفلاحي يعاني رغم مجموعة من البرامج، تأكد لنا أن الاقتصاد الوطني هو اقتصاد محدود كما سبق وأن أكدت.

من الأجيد، السيد رئيس الحكومة، أن تكون السياسة القطاعية جزء من التنمية وأن نطور التكوين ليخدم هذه السياسة في إطار الاقتصاد التنازلي أو ما يعرف عند رجال الاقتصاد (Top-Down)، ولكن من الجيد جدا، السيد رئيس الحكومة، أن نقنن الحرية الاقتصادية من خلال تنمية الكفاءات لدى الشباب وأن نؤهله لولوج سوق العمل وأن نشجع حرية المبادرة في إطار الاقتصاد العمودي أو التصاعدي أو ما يعرف عند رجال الاقتصاد بـ (Bottom-Up).

اليوم، السيد رئيس الحكومة، إذا كنا نريد أن نرفع المؤشرات الاقتصادية والمالية وأن نحقق العدالة المجالية، فإننا يجب أن نعتمد على المغربي في إنشاء المقاولة وعندما أتحدث عن المغربي، فإنني أتحدث عن مغاربة الداخل ومغاربة الخارج، التي يجب أن تعدل الحكومة من المقاربة التي تتعامل بها معهم، لذلك أمر جلال الملك في خطابه الأخير أن تعاد هيكلة مؤسسات الجالية التي تتعامل معها.

في الأخير، أريد أن أذكر نفسي وأذكركم بتعريف جميل للاقتصاد عند الإغريق، الإغريق يعرفون الاقتصاد بأنه "فن تدبير البيت من أجل إسعاد العائلة"، والمغاربة السيد رئيس الحكومة وثقوا فيكم وفي الحكومة من أجل تدبير منزلهم، والسؤال يبقى: هل قمتم كحكومة بإسعاد المغاربة؟

سؤال لن أجيب عنه، ولكن سمعت مجموعة من المؤشرات تحدثتم عنها لسنة 2025، أتمنى أن تحدث وأن تتحقق، لأن المغاربة يستحقون أن يعيشوا بكرامة.

في انتظار تحقق هذه المؤشرات، السيد رئيس الحكومة، لازلنا نتساءل في الفريق الحركي ونطرح السؤال الذي طرحه جلالة الملك في خطابه بمناسبة الذكرى 15 لعيد العرش المجيد وهو: أين الثروة؟

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد رئيس الحكومة على الإنصات.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، فليتفضل أحد السادة المستشارين من الفريق في حدود ست دقائق.

**المستشار السيد محمد أباحنيني:**

**بسم الله الرحمن الرحيم.**

**وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد.**

**السيد الرئيس،**

**السيد رئيس الحكومة،**

**السادة الوزراء،**

**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

لي عظيم الشرف أن أتناول الكلمة، باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، في هذه الجلسة العامة الشهرية المخصصة لتقديم الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة.

والواقع، أننا نسعد دوما بالمساهمة في هذه الجلسات الشهرية لما تشكله من فرصة لتعميق الحوار ما بين البرلمان والحكومة حول مواضيع بالغة الأهمية، من قبيل ما هو مطروح في جلستنا اليوم ويتعلق الأمر بموضوع "المؤشرات الاقتصادية والمالية وتعزيز المكانة الدولية للمغرب".

لا يسعنا بداية إلا الاعتزاز بالقيادة الحكيمة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله والتي مكنت بلادنا من تبوأ مكانة بارزة على الصعيد الدولي وفي شتى المجالات، نؤكد بهذه المناسبة تعبئتنا الدائمة وراء جلالته من أجل رفع التحديات والرهانات الكبرى التي تواجه بلادنا.

**السيد الرئيس،**

**السيد رئيس الحكومة،**

لن نمل من التأكيد على منهجية الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في التعاطي مع التدبير الحكومي منذ أكتوبر 2021، ظلت ثابتة وواضحة عمادها الصدق وتقديم البدائل ولفت الأنظار إلى أماكن القصور لحل المشاكل القائمة والدفاع اليومي والدائم عن مصالح الشغيلة المغربية بعيدا عن المزايدات.

إن المؤشرات الاقتصادية والمالية التي حققتها بلادنا عززت من المكانة الدولية لبلادنا، كما أنها تؤكد صواب الاختيارات التي اعتمدتها الحكومة، لذلك وفي إطار الوضوح، فإننا لن نتوانى عن الاستمرار في دعمها، لا سيما في ظل استمرار وفائها لمخرجات الحوار الاجتماعي وتقوية الطبقة الشغيلة لمواجهة التحديات المعيشية التي تواجهها.

وفي هذا الإطار، يهمنا في الاتحاد العام للشغالين التأكيد على العناصر التالية:

- نشيد بسير تنزيل القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي، وندعو إلى مزيد من تخفيف العبء الجبائي على الطبقة الوسطى والطبقة

الضعيفة؛

- ننوه بالمجهودات التي تبذلها الحكومة للتحكم في مسار العجز للميزانية، والتي عرفت تحسنا ملموسا خلال الفترة ما بين 2020-2024؛
- كما نؤكد على أهمية الاستمرار في بذل كل الجهود من أجل خفض مؤشر المديونية الذي عرف انخفاض بمقدار 2 نقط ما بين سنتي 2022 وسنة 2023؛
- نتابع بكثير من الاهتمام المجهودات المبذولة من أجل التقليص التدريجي لعجز الميزانية وحصره في مستوى متحكم فيه، وندعو إلى مواصلة المجهودات المبذولة في هذا الإطار؛
- نؤكد أهمية مضامين خارطة الطريق 2023-2026 لتحسين مناخ الأعمال وندعو إلى الإسراع بتنزيل كافة مضامينه وذلك لتحسين المؤشرات ذات الصلة بمناخ الأعمال؛
- نثمن كذلك سير تنزيل القانون المتعلق بالتمويلات المبتكرة، باعتبارها آلية جديدة لتدبير الوعاء العقاري للدولة، خصوصا أن هذه التمويلات لا توجه للاستغلال، بل للاستثمار.

في ظل التقلبات الدولية والاضطرابات والحروب، علينا دوما أن نضع أمامنا دعوة جلالة الملك محمد السادس نصره الله، إلى العمل على ضمان السيادة الاقتصادية والغذائية والطاقية، وهي الدعوة التي أكدت التطورات التي عرفها العالم خلال السنة الماضية ووجهتها الأولية والانكباب على تنفيذها.

إن صمود بلادنا أمام الصدمات الدولية في السنوات الأخيرة وتمكنها من التكيف مع التحولات الدولية الراهنة، بالإضافة إلى التحسن الملحوظ للعديد من المؤشرات المالية والاقتصادية الذي أقرت به العديد من المنظمات المالية والاقتصادية الدولية، يؤكد صواب الاختيارات التي تبذلها بلادنا بفضل التوجيهات الملكية السامية، كما يؤكد صواب السياسة الاقتصادية والمالية للحكومة، التي تم اعتمادها والتي عكستها بوضوح مضامين قوانين المالية الأربعة الأخيرة.

**السيد الرئيس،**

**السيد رئيس الحكومة المحترم،**

في غمرة استعدادات بلادنا لاحتضان العديد من التظاهرات القارية والدولية، وفي ظل العديد من الأوراش التنموية المفتوحة في العديد من المجالات، لا يخامرنا شك أن بلادنا ستتمكن من الاستمرار في تعزيز مكانتها الدولية، لا سيما في ظل الانتصارات الديبلوماسية المتزايدة التي حققتها بلادنا.

إن ما يعزز من هذه المكانة الدولية الرائدة، ليس فقط هذه المؤشرات الاقتصادية والمالية المحققة، ولكن أيضا قدرة بلادنا المتجددة على أن تظل نموذجا للتطور الديمقراطي والتنموي في المنطقة، وقدرتها أيضا على مباشرة الإصلاحات المجتمعية العميقة بقيادة جلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

إن السياسة الاقتصادية التي تنهجها الحكومة والرامية إلى المساهمة في تحقيق نموذج اقتصادي قوي ومستدام هو نهج مهم وأساس ويتعين أن يتم في إطار الحرص على ترشيد النفقات العمومية.

ونثمن في هذا الإطار، التدبير المحكم الذي يسم المالية العمومية في بلادنا وهو التدبير الذي مكن من توفير هوامش ميزانية مهمة ساهمت بشكل مباشر في تمويل الأوراش الاجتماعية ولا سيما ما يتعلق بالحماية الاجتماعية.

نعتبر، في الاتحاد العام للشغالين، أن هذه المؤشرات المالية والاقتصادية المهمة المسجلة، يجب أن تنعكس على الوضعية المعيشية للمواطنين والمواطنات، وخصوصا الطبقة الشغيلة، والتي لئن كانت قد استفادت من هذه الحكومة من دعم غير مسبوق، إلا أننا نتطلع إلى المزيد.

وشكرا.

**<u>السيد الرئيس:</u>**

شكرا السيد الرئيس.

الآن الكلمة للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية، فليتفضل أحد السادة المستشارين من الفريق في حدود ست دقائق.

**<u>المستشار السيد سماعيل العالوي:</u>**

شكرا السيد الرئيس.

**بسم الله الرحمن الرحيم.**

**والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.**

**السيد رئيس الحكومة المحترم،**

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية بمجلس المستشارين لمناقشة موضوع الجلسة الشهرية المتعلقة بـ "المؤشرات المالية والاقتصادية وتعزيز المكانة الدولية للمغرب".

إن التحولات الكبرى في النظام المالي العالمي وتنامي الاتجاه نحو التمويل الأخضر والمستدام وتسارع وثيرة التحول الرقمي في القطاع المالي، تضع بلادنا أمام تحديات هيكلية وتستوجب استجابة سريعة وفعالة.

كما أن المنافسة المتزايدة بين الأقطاب الاقتصادية الاقليمية في إفريقيا والشرق الأوسط تفرض علينا تطوير أدواتنا المالية وتعزيز قدراتنا التنافسية، فدول الجوار الشمالي تسابق الزمن لتطوير أسواقها المالية وجذب الاستثمارات الأجنبية.

وعلى المستوى الوطني، كيلقى المواطن المغربي راسو أمام تحديات كبيرة منها ضعف فرص الشغل، وارتفاع أسعار المواد الأساسية، الخضرة، الدجاج، اللحوم، اللحم خلاص ما نهضروش عليه، إيلا بغيتي تشريه خصك تكون لاباس عليك، أش هاذ الغلاء؟ أش هاذ البلا باش بلانا الله؟

أما باش المواطن يشيط شي حاجة لدواير زمان، هاذيك من 7 المستحيلات، كل هذه العوامل كتسبب في الضغوطات النفسية، وكتأثر

على حياة المواطنين وعلى قدرتهم الشرائية وارتفاع نسبة الطلاق مع عزوف الشباب على الزواج، عندك غادي تزوج ما عندكش غادي تبقى باير، لأن الأغلبية ديال الشباب ياله مكافين مع راسهم.

وهاذ الشي كيبين فشل الحكومة في مواجهة الأزمات، وكيبين أيضا محدودية السياسات المالية اللي كتابعها الحكومة ديالكم فمعالجة كل التحديات اللي كتواجه الاقتصاد ديالنا.

وبالمناسبة، حيث لا يمكنني السيد رئيس الحكومة، نتجاوز الحديث عن قطاع الفلاحة اللي كنتو مسؤولين على التدبير ديالو، من خلال إشرافكم على تنزيل مخطط "المغرب الأخضر" اللي سبب فاستنزاف الفرصة المائية.

وبلا ما نقول لك، السيد الرئيس، أن الناس اللي اخذاو الدعم ديال هذا المخطط، ودارو الفلوس فجيبهم ونصبو على الدولة وزادو مع الطريق، واليوم الواقع تيكشف أن هاذ المخطط ما حقق لا أمن غذائي ولا تحسين دخل الفلاح الصغير والمتوسط، بحال إيلا خويتو الماء فالرملة.

**السيد رئيس الحكومة،**

كيقول واحد المثل مغربي 100 تخميمة وتخميمة ولا ضربة بالمقص، انتوما راكم ضربتو بالمقص بلا ما تخممو وهاذ الإخفاقات هي اللي دفعاتكم مرة أخرى إلى إطلاق استراتيجيات "الجيل الأخضر 2020-2030"، ولكن للأسف لحد الساعة ما حقق والو وما شفنا والو وبهاذ التدبير باش غاديين ما غادي تحققو والو.

**السيد رئيس الحكومة،**

المؤشرات المالية اليوم تتكشف على اختلالات تستدعي المساءلة والمحاسبة فعجز الميزانية غادي وتيتزاد من سنة إلى أخرى، والديون غادية وكتزاد وهاذ الشي تيضرب فالتوقعات الحكومية المتفائلة والتصريحات ديالكم اللي كتغناو بها وتيوضع المالية العمومية في خطر حقيقي غير مسبوق، وكيحد من قدرة الدولة على الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية والحيوية، وكيخلي مستقبل غامض ومجهول للأجيال القادمة، غير الله يدير شي تاويل ديال الخير.

وفي سياق الاستدامة المالية، كنلاحظو غياب للرؤية الاستراتيجية في تدبير وتوزيع عادل للمشاريع الكبرى على جميع جهات المملكة بدون استثناء، فكيف للحكومة ديالكم تضمن التمويل المستدام لتنظيم كأس العالم 2030، سواء أنتوما أو لا الحكومة اللي غادي تجي من بعدكم، وإنجاز مشاريع البنية التحتية الضخمة في ظل هذا العجز المتفاقم.

**السيد رئيس الحكومة،**

إن التحديات التي تواجهنا اليوم، كبيرة وعميقة، لكن الفرص المتاحة أكبر، منها تنظيم كأس العالم، ونستغلو هاذ الفرصة هاذي من أجل تحقيق إقلاع مندمج ومدمج لمختلف الشرائح الاجتماعية في بلادنا، وذلك تنفيذا لتوجيهات صاحب الجلالة نصره الله وأيده، بضرورة استفادة جميع فئات الشعب المغربي من التنمية.

وبالتالي، فنحن مطالبون بالعمل الجماعي الجاد، سواء على مستوى الحكومة أو لا البرلمان أو المجالس المنتخبة، من أجل إعداد بلادنا لهذا الحدث الهام، وأن نبين العمق الحضاري والإنساني والتنموي، إبرازا لنجاح المسيرة التنموية، التي يقودها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

شكرا.

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

فليتفضل أحد السادة المستشارين من الفريق، في حدود ست دقائق.

**المستشار السيد محمد عموري:**

**بسم الله الرحمن الرحيم.**

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيد رئيس الحكومة المحترم،**

**السيدات والسادة الوزراء المحترمون،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة الدستورية الهامة، التي تعكس التزام حكومتكم بالتفاعل مع مجلسنا الموقر بشأن القضايا الجوهرية لبلادنا.

**السيد رئيس الحكومة المحترم،**

نجتمع اليوم في ظل سياق اقتصادي مليء بالتحديات، لكن بلدنا، بفضل رؤية صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، استطاع الحفاظ على توازنه الاقتصادي، حيث سجل نسبة نمو بلغت 3% في سنة 2024، رغم الصدمات الدولية المتتالية.

وبفضل التدابير المتخذة، تمكّنا من السيطرة على التضخم عند مستوى أقل من 1%، وتحسين المداخيل الجبائية التي ارتفعت بنسبة 14% لتصل إلى حدود 300 مليار درهم، مما ساهم في تقليص عجز الميزانية إلى 3.9%، كما أشرتم إليه السيد الرئيس المحترم، عند متم سنة 2024.

وعلاقة بهذا الموضوع، لابد من الإشارة إلى ضرورة توسيع الوعاء الضريبي، خصوصا عبر دمج القطاع غير المهيكل، بغرض الاستمرار في هذه الوتيرة الإيجابية وتعزيز استدامة المالية العمومية، والحد من المنافسة غير العادلة التي تهدد النسيج المقاولاتي المغربي.

كما شهدت معدلات ملء السدود ارتفاعًا بـ 5.2% مقارنة مع نفس السنة من 2023، مما أعطى دفعة إيجابية للقطاع الفلاحي، وكلنا أمل أن تساهم

مختلف الإجراءات الداعمة لهذا القطاع، سواء في الري أو البذور أو الأسمدة في معالجة إشكالية التشغيل، والتي تشكل أولوية بالنسبة لنا جميعا، بالإضافة إلى الإجراءات الجمركية والضريبية التي مكنت من استقرار أسعار مجموعة من المواد الأساسية.

وفي قطاع السياحة، حقق المغرب إنجازًا استثنائيًا سنة 2024، حيث استقبل أكثر من 17 مليون سائح، مع إطلاق مبادرات استثمارية رائدة مثل (GO SIYAHA) و(CAP HOSPITALITY)، ما يعزز مكانة بلدنا كوجهة عالمية متميزة.

أما على المستوى الاجتماعي، السيد الرئيس، فقد تمكنت بلادنا من توفير التغطية الصحية لـ 32 مليون مغربي، وإطلاق برنامج الدعم المباشر للسكن لصالح الفئات ذات الدخل المحدود والمتوسط، إضافة إلى تحسين الدخل عبر الرفع من الأجور في قطاعات حيوية.

وفي هذا الإطار، لابد أن نشيد بقرار الحكومة، السيد الرئيس، من الرفع من أجور الموظفين وتخفيض نسبة الضريبة على الدخل، بغلاف إجمالي يقدر بـ 45 مليار درهم، وهو إجراء مهم وغير مسبوق في إطار تنزيل الدولة الاجتماعية وتحسين القدرة الشرائية للمواطنين.

كما أن جاذبية الاستثمارات الأجنبية باتت أكثر وضوحًا، حيث تجاوزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة 60% من الارتفاع، بفضل المشاريع الصناعية الكبرى، خصوصًا في مجال البطاريات وتكنولوجيات المستقبل.

**السيد رئيس الحكومة المحترم،**

إيمانا منا، في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، بالدور الأساسي للمقاولة الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في تعزيز التماسك الاجتماعي، فقد حرصنا على الوفاء بجميع التزاماتنا في الحوار الاجتماعي، بزيادة في الأجور بنسبة 30% في (SMIG[6]) و35% في (SMAG[7]) في حدود 2026، وهي إجراءات ملموسة تهدف إلى تعزيز المسؤولية الاجتماعية ديال (CGEM[8]).

**السيد رئيس الحكومة المحترم،**

رغم هذه الإنجازات، فإن تحقيق معدل نمو ديال 6% اللي تنطمحو له تيتسنى منا نخدمو أكثر على مجموعة من المحاور:

**أولا، تحفيز الاستثمار الخاص:**

إن بلوغ هدف ثلثي الاستثمار الخاص بإجمالي 550 مليار درهم، يقتضي تجاوز التعقيدات الإدارية التي لاتزال تعرقل دينامية الاستثمار.

**ثانيا، تعزيز القدرة التنافسية للمقاولات:**

إذ لا يمكن تحسين الإنتاجية دون إصلاح منظومة التكوين المهني المستمر، حيث أن معدل اعتماده لا يتجاوز 9%، بحيث أن بعض الدول المنافسة كتوصل لـ 20%، ولذا نطالب السيد الرئيس بضرورة تعجيل إصلاحه.

**ثالثا، تحديث مدونة الشغل:**

تعتبر مدونة الشغل عائقًا رئيسيًا أمام التوظيف والنمو، وخاصة بالنسبة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة، لذا، فإن مراجعة بعض بنودها سيساهم لا محالة في خلق فرص شغل جديدة وتحسين جاذبية المغرب للاستثمارات الدولية، خاصة بعد التصويت التاريخي يوم أمس على القانون التنظيمي للإضراب، في انتظار إصلاح منظومة التقاعد التي أصبحت تكتسي طابع الاستعجال.

وفي الأخير، نؤكد لكم السيد، رئيس الحكومة المحترم، أن الاتحاد العام لمقاولات المغرب يظل شريكا مسؤولًا، ملتزما بمواكبة هذه الدينامية، من خلال العمل المشترك مع حكومتكم، حكومة الإصلاحات وكذلك حكومة المبادرات، لإنجاح مختلف الأوراش الكبرى التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

شكرا لكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد المستشار.

الآن الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل، فليتفضل أحد السادة المستشارين من الفريق، في حدود ست دقائق.

**المستشار السيد نور الدين سليك:**

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيد رئيس الحكومة،**

قد تكون بلادنا حققت مجموعة من الأرقام الإيجابية، كالتي أشرتم إليها، لكن السؤال العريض وهو هل تنعكس هاته المؤشرات المالية والاقتصادية على تحسين أوضاع المواطن المغربي؟

فالواقع، للأسف، يظهر أن هذا التطور لا ينعكس بشكل قوي على الأجور وعلى مستوى الدخل الذي يؤرق فئات واسعة من الأجراء المقهورين، ولا على خلق فرص شغل بشكل يمتص آفة البطالة المستمرة في التصاعد، كما أكد ذلك الإحصاء العام للسكنى، ولا على حماية القدرة الشرائية للمواطنين، التي تظل جد متدنية بسبب الارتفاع الملهب التصاعدي في الأسعار، الذي يجعل الأجور تتآكل.

كما أن هذا النمو لم ينجح في الحد من تفشي العمل غير المهيكل، حيث لا تزال أكثر من 60% من القوى العاملة خارج نطاق الحماية الاجتماعية،

[6] **S**alaire **M**inimum **I**nterprofessionnel **G**aranti.
[7] **S**alaire **M**inimum **A**gricole **G**aranti.
[8] **C**onfédération **G**énérale des **E**ntreprises du **M**aroc.

وهو ما يشكل تهديدا حقيقيا للاستقرار الاجتماعي.

فما الجدوى من هذا النمو الاقتصادي إن لم تعمل الحكومة على توزيع عادل للخيرات؟

كما تحدثتم، السيد الرئيس، عن التحسن الملحوظ في المداخيل الضريبية وارتفاع الاستثمارات الأجنبية، وهو ما يدفعنا إلى إثارة سؤال إشكالية لا عدالة نظامنا الضريبي واتساع الفجوة بين الضرائب المفروضة عن الأجور وتلك المفروضة على الأرباح الرأسمالية.

فالأجراء وحدهم الفئة الأكثر تحملا للعبء الضريبي، حيث 74% من الضريبة على الدخل للأجراء تقتطع من المنبع، في حين أن الشركات الكبرى وبعض القطاعات الأكثر ربحية لا تؤدي أرباحها الضريبية.

وإلى اليوم لم تستجب الحكومة لمطلبنا العادل والمشروع في إصلاح ضريبي حقيقي يحقق العدالة الجبائية، كما أن ارتفاع المديونية العمومية التي تجاوزت 70% من الناتج الداخلي الخام يشكل عبئا ثقيلا على المالية العامة ويرهن الاستقلال الاقتصادي الوطني.

ولا شك، السيد الرئيس، أن تعزيز الاستثمارات الأجنبية وتوقيع اتفاقيات تجارية جديدة مع دول وتكتلات اقتصادية كبيرة، يعكس الصورة الإيجابية للمغرب على المستوى الدولي، لكن السؤال المطروح: هل يتم ذلك وفق رؤية تحقق مصلحتي الاقتصاد الوطني والطبقة العاملة على حد سواء؟

**السيد الرئيس،**

إن تحسين جاذبية الاقتصادي المغربي، لا ينبغي أن يكون على حساب الحد الأدنى للأجر والأجور عموما، التغاضي عن طرد العمال، تقليص ساعات عملهم وعدد الأيام المصرح بها لدى الصندوق الوطني لضمان الاجتماعي، وضرب حقهم في التنظيم النقابي وممارسة حقوقهم النقابية، وفي مقدمتها الحق في الإضراب، علما أنه فقط وحسب التصريحات الرسمية لكاتب الدولة لحكومتكم في الشغل، فـ 17% من مجموع الإضرابات المسجلة سنويا راجع لعدم التصريح بالأجراء لدى (CNSS[9])، الأكيد كذلك أن 67% منها نتيجة عدم احترام مقتضيات مدونة الشغل والتشريعات الاجتماعية.

ورغم فظاعة المعطيات، فضلت الحكومة، في شخص وزيرها في الشغل، اغتيال الحق الدستوري والانساني لممارسة الإضراب بأساليب ملتوية، أجهضت من خلالها منهجية الحوار الاجتماعي.

وقد تم، مع سبق الإصرار والترصد، تهريب النقاش حول أهم القوانين الاجتماعية من طاولة الحوار الاجتماعي إلى البرلمان، في ضرب صارخ لمحضر الاتفاق الاجتماعي الموقع معكم، السيد رئيس الحكومة، والحركة النقابية بقيادة الاتحاد المغربي للشغل.

**السيد رئيس الحكومة المحترم،**

إن نجاح بلادنا لا يقاس بأرقام اقتصادية ومالية، بل يقاس بمدى تحقيق العدالة الاجتماعية في ظل حكومة رفعت شعار الدولة الاجتماعية لضمان كرامة العيش.

إن الاتحاد المغربي للشغل، التنظيم النقابي الوطني التاريخي الأصيل والمستقل، يضع المصالح العليا لبلادنا فوق كل الاعتبارات، وسيبقى مستعدا لكل حوار اجتماعي بناء يفضي إلى تعاقدات ملزمة للرقي بعالم الشغل.

والله ولي التوفيق.

وشكرا لكم السيد الرئيس.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد رئيس الفريق.

الكلمة الآن لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، فليتفضل أحد السادة المستشارين من المجموعة، في حدود أربع دقائق.

**المستشار السيد عبد الحميد أبرشان:**

**شكرا السيد الرئيس المحترم.**

**السيد رئيس الحكومة المحترم،**

**السيدات والسادة الوزراء المحترمون،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

لقد أظهرت النشرة الأخيرة للمندوبية السامية للتخطيط، المرتبطة بالفصل الثالث من سنة 2024، من خلال نتائج الحسابات الوطنية، أن النمو الاقتصادي الوطني سجل تحسنا في معدل نموه بلغ 4.3% عوض 3% خلال نفس الفترة من سنة 2023.

وسجلت الأنشطة غير الفلاحية بالحجم ارتفاعا بنسبة 5.1%، في حين عرف النشاط الفلاحي انخفاضا بنسبة 5.2%، وشكل الطلب الداخلي قاطرة للنمو الاقتصادي في سياق اتسم بالتحكم في التضخم وارتفاع الحاجة لتمويل الاقتصاد الوطني.

كما عرف الطلب الداخلي تحسنا ملموسا بتسجيله خلال نفس الفصل ارتفاعا في معدل نموه بنسبة 6.3% عوض 4.2% خلال نفس الفترة من سنة 2023، مساهما في النمو الاقتصادي ب 6.9 نقطة.

وهكذا، عرف معدل النمو الإجمالي لتكوين الاستثمار ارتفاعا ملموسا بنسبة 13.5% عوض انخفاض بنسبة 3.5% خلال الفصل الثالث من سنة 2023، مساهما في النمو الاقتصادي بـ 3.7 نقطة بدل المساهمة السلبية بـ 1.2 نقطة.

لكن في المقابل، السيد رئيس الحكومة، هناك مساهمة سلبية للمبادلات الخارجية، حيث سجل حجم الواردات من السلع والخدمات ارتفاعا بنسبة 12.9%، عوض 8.6%، مع مساهمة سلبية في النمو الاقتصادي

[9] **C**aisse **N**ationale de **S**écurité **S**ociale.

بلغت 6.9 نقطة عوض مساهمة سلبية بلغت 5 نقط خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

ومن جهتها، سجلت الصادرات ارتفاعا بنسبة 9.8% بدل 7.2%، مع مساهمة في النمو الاقتصادي بلغت 4.4 نقطة عوض 3.4 نقطة خلال نفس الفترة من السنة الماضية.

كما سجلت المبادلات الخارجية للسلع والخدمات مساهمة سلبية في النمو الاقتصادي بلغت 2.5 نقطة عوض مساهمة سلبية قدرها 1.6 نقطة السنة الماضية.

لكن عموما، السيد رئيس الحكومة، ورغم سياق دولي صعب ومعقد تطبعه تحولات متسارعة وغير متوقعة في الغالب، وتوالي سنوات الجفاف الحاد ووضعية الإجهاد المائي الذي تعرفه بلادنا، فقد حافظت المالية العمومية على صمودها، مسجلة على الخصوص تحسنا على مستوى عدة مؤشرات مرتبطة بالاقتصاد الوطني، أهمها ارتفاع مداخيل الميزانية العامة وتراجع نسبة العجز.

وهو ما أكده التقرير الأخير للمجلس الأعلى للحسابات، والذي من خلاله يتضح أن النمو الاقتصادي سجل تحسنا، إذ انتقل من 1.5% في سنة 2022 إلى 3.4% سنة 2023.

حقيقة، أن المنجزات التي حققها المغرب على مستوى الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذا على مستوى التعاون، فضلا عن عمقه التاريخي والحضاري المتجذر، قد ساهمت بشكل كبير في تعزيز إشعاعه الإقليمي والدولي.

هذه المكانة، السيد رئيس الحكومة، مرتبطة بتحدي أساسي اليوم، وهو ترصيد هذه المكاسب من أجل تعزيز متانة المالية العمومية وضمان استدامتها.

لأن الظرفية الحالية تستدعي توفير الهوامش المالية الضرورية لضمان تمويل الإصلاحات الكبرى التي انخرطت فيها بلادنا، وفي مقدمتها تثبيت دعائم الدولة الاجتماعية، التي تحظى برعاية خاصة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وكذا إنجاز البرامج والمشاريع الموجهة للحد من آثار التقلبات المناخية وندرة التساقطات المطرية، فضلا عن متطلبات المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين، وكذا الاستعداد لالتزامات بلادنا المرتبطة باحتضان تظاهرات رياضية كبرى ذات أبعاد دولية.

شكرا.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، فليتفضل أحد السادة المستشارين من المجموعة في حدود أربع دقائق.

**المستشار السيد خليهن الكرش:**

**بسم الله الرحمان الرحيم.**

**السيد الرئيس،**

**السيد رئيس الحكومة،**

تنعقد هذه الجلسة والحكومة أغلقت الحوار والتفاوض ولم تحترم التزاماتها، وعملت على الإجهاز على أحد أهم الحقوق الأساسية للعمل النقابي بمصادرة الحق في الاضراب ضد أحكام الدستور والاتفاقيات الدولية، لهذا قررت الحركة النقابية إضرابا وطنيا غدا لمواجهة المس بالحقوق والحريات والمكتسبات الاجتماعية.

فأية تنمية اقتصادية ومالية وأية مكانة دولية دون احترام حقوق الانسان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة أمام استمرار موجة الغلاء وتدمير القدرة الشرائية للمواطن المغربي وأمام استمرار تنامي الفساد والاحتكار والمضاربات، إنها تنمية الاستغلال.

أما المؤشرات الأساسية للتنمية الاقتصادية والمالية، يجب أن يكون محورها الانسان والتنمية البشرية.

نسجل في هذا الإطار، الرجة التي عرفتها القدرة الشرائية لمعظم المغاربة، حيث أن معدل التضخم بلغ 10.1% إبان الذروة التي سجلها في فبراير 2023، قبل أن يبدأ في النزول منذ الصيف الماضي.

إن المرحلة الحالية تستدعي توفير مخزون استراتيجي من الحبوب والمواد الأساسية لتفادي التقلبات في السوق العالمية والعمل على إدماج القطاع الفلاحي والانتاج الغذائي في السياسة الصناعية للمغرب.

ونسجل، في هذا الإطار، فشل مخطط "المغرب الأخضر" في الحد من ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية وتحقيق الأمن الغذائي، كمثال على ذلك، وصول أسعار لحوم الدواجن إلى 28 درهم في الأسواق الوطنية.

نسجل مرة أخرى التطبيق غير السليم لقرار تحرير قطاع المحروقات ونتائجه الكارثية على القدرة الشرائية للمغاربة، وعدم تفعيل القرار الحكومي وتوصيات مجلس المنافسة.

كما أن الإجراءات التي أتى بها قانون المالية لسنة 2025 بمراجعة الضريبة على الدخل لم تواز استمرار ارتفاع الأسعار، مما يزيد من ضرب القدرة الشرائية لجميع المواطنات والمواطنين.

إن الاقتصاد والمالية المغربيين يعرف معيقين كبيرين يتمثلان في:

المديونية بشقيها الخارجي والداخلي والتي تخطت حاجز 100 مليار دولار سنة 2023، وتخطت 70% من الناتج الداخلي العام، مما يشكل ضغطا على التوازنات المالية والنقدية وسياسة الأسعار؛

نفس الشيء بالنسبة لعجز الميزان التجاري الذي يعتبر من أكبر معدلات العجز في العالم، وهو يقدم مقياس تنافسية الاقتصاد المغربي ومستوى مردوديته وانتاجيته، وقد بلغ سنة 2024 حوالي 306.47 مليار درهم، أي بارتفاع 17.3 % مقارنة بسنة 2023.

**السيد رئيس الحكومة،**

إن تعزيز المكانة الدولية للمغرب لن يتأتى بالإجهاز على المكتسبات والحقوق التي راكمها الشعب المغربي منذ الاستقلال، وعلى رأسها الإجهاز على حق الإضراب وضرب الحريات النقابية.

إن الشغيلة المغربية هي المحور المركزي للاقتصاد الوطني، وبدونها لن تتحسن المؤشرات المالية والاقتصادية للمغرب.

لم نسجل في التاريخ أن الشغيلة كانت سببا وراء طرد أي مستثمر، بل إن أسباب هروب المستثمرين هو الفساد الإداري والمالي ولوبي الفساد الاقتصادي، لذا كان بالأحرى بالحكومة أن تحرك قانون الإثراء غير المشروع وعدم سحبه، لأنه هو الضمانة لجلب الاستثمار الدولي، عكس ما أقدمت عليه في مصادرة حق الإضراب، إن جلب الاستثمار يتطلب قضاء نزيها ومحاربة كل أشكال الفساد الإداري والمالي.

وأخيرا، إن هذه الإشكالات تجعل من الضروري تبني إصلاحات اقتصادية عميقة لتعزيز الإنتاجية وتقوية النسيج الصناعي.

وأخيرا، أدعوك السيد رئيس الحكومة وأدعو عبرك كل الوزراء للمشاركة غدا في الإضراب العام، تضامنا مع الشغيلة المغربية.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن للمستشار خالد السطي أو المستشارة لبنى علوي.

فليتفضل أحدهما في حدود ثلاث دقائق.

**المستشار السيد خالد السطي:**

**بسم الله الرحمان الرحيم.**

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيد رئيس الحكومة المحترم،**

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين، في إطار هذه الجلسة العامة.

وهي مناسبة، نؤكد من خلالها على اعتزازنا بما حققته بلادنا بقيادة جلالة الملك حفظه الله، على مدى 25 سنة، في مجال التنمية والرياضة والسياحة وتطوير البنيات التحتية وتشجيع الاستثمار، وعلى مواصلة تعزيز مكانتها على المستوى القاري والدولي، باعتبارها شريكا موثوقا يمكن الاعتماد عليه، وهو ما مكن بلادنا من تجاوز مختلف الأزمات، ككورونا وزلزال الحوز.

هذا الإيقاع، السيد رئيس الحكومة، هذا الإيقاع الملكي المرتفع، وجد أمامه مع الأسف، إيقاعا حكوميا بطيئا، فحكومتكم لم تتمكن من الوفاء بعدد من التزاماتها، رغم المجهودات المبذولة، حققتم السيد الرئيس مؤشرات إيجابية، ولا تبخسوا الناس أشياءهم هذا.

لكنها تبقى غير كافية، خصوصا ونحن على أبواب نهاية الولاية التشريعية، لاسيما ما تعلق بتعزيز ركائز الدولة الاجتماعية، ونعتقد أنكم رفعتم هذا الشعار، السيد رئيس الحكومة، كشعار مؤشر للمرحلة، وناظم لسياستكم العمومية والعامة، ولكن أقول لكم بكل مسؤولية وغيرة وطنية باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، أن سياستكم معاكسة لهذا الهدف والشعار الذي رفعتموه.

لذا، ندعوكم إلى إعادة تصحيح مسار سياستكم في هذا الاتجاه، فإنكم في الطريق الخطأ، الذي تؤدي كلفته البلد وعموم المواطنين، نذكركم هنا، السيد رئيس الحكومة، 8 مليون مغربي بدون تغطية صحية، ناهيك عن البطالة 21%، وهو رقم دال، بالرغم من الوعود من طبيعة الحال ديال مليون منصب شغل، برنامج "فرصة"، "أوراش" اللي تفشلو، إلى آخره.

أيضا، فشل الحوار الاجتماعي، السيد رئيس الحكومة، الحوار الاجتماعي حققتم فيه 45 مليار درهم، هذا مجهود يحسب لكم، عمرو ما كان، ولكن كاين مشكل، يا إما هاذ الفلوس، السيد رئيس الحكومة، ما فيهومش البركة، يا إما ما كتعرفوش كيفاش تبلغو الرسائل ديالكم للناس، لأن باقي الاحتقان الاجتماعي على طول، كاين القطاعات، كاين فئات، كولشي مازال كيغوت، وأقول لكم غدا كاين إضراب وطني بقيادة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، يوم غدا إن شاء الله الرحمن الرحيم.

لذلك، السيد رئيس الحكومة، هاذ الإضراب جا احتجاجا على تردي الأوضاع الاجتماعية ولأسباب أخرى، السيد رئيس الحكومة، وكذلك قمع الحريات النقابية، بالإضافة، نذكركم بالطرد ديال العمال ديال شركة فطنجة، السيد رئيس الحكومة، للمرة الثانية، ما درتو فيها والو.

صحيح، لقد أقررتم زيادة مهمة في الأجور، لكنها تبخرت مع ارتفاع الأسعار.

في الختام، السيد رئيس الحكومة، نؤكد في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، أن زواج المال بالسلطة وتضارب المصالح وخنق الحقوق والحريات وضرب مؤسسات الوساطة من خلال إضعاف الأحزاب والنقابات، والتي كان آخرها تمرير قانون تكبيلي للإضراب، دون مشاورات حقيقة مع المعنيين، وفي مقدمتهم النقابات، إن هذا الزواج المصلحي خطر على الدولة وعلى المجتمع.

والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد المستشار.

الآن أعطي الكلمة للسيد رئيس الحكومة للرد على تعقيبات السيادات والسادة المستشارين.

فليتفضل مشكورا.

**السيد رئيس الحكومة:**

**بسم الله الرحمن الرحيم.**

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيدات والسادة الوزراء،**

**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

لابد ما نتفاعل معكم ومع مختلف المداخلات اللي تقدمتو بها واللي كتعكس الانخراط الجماعي والاهتمام المشترك اللي كيميز المؤسسات الدستورية ببلادنا.

أنا متأكد أن كل مكونات ديال هاذ المجلس الموقر، عندها القناعة بأن بلادنا غادية في الاتجاه الصحيح، واخا احنا عارفين بأنه باقي قدامنا خطوات اللي هي كثيرة، وكاين تحديات ظرفية اللي مازال مطروحة.

**حضرات السيدات والسادة،**

بغيت نأكد ليكم، أنه في كل جلسة شهرية، عندي قناعة بأن هاذ الحكومة، كتقدم حصيلة مشجعة، وما يمكنش نختلفو فبعض التصورات، لكن هاذي هي الديمقراطية، وهذا هو تدبير الشأن العام.

وأنتوما عارفين أن الموضوع اللي ناقشناه اليوم ما يمكنش يخضع لمنطق الأغلبية والمعارضة، لأن هاذي أمور تهم الاقتصاد الوطني وكتهم الانتظارات ديال المجتمع على الصعيد الوطني، وبلادنا أمام مسار تنموي كبير، لذلك لابد أن هاذ الحكومة تجعل الحكامة الأولوية من الأولويات ديالها.

والحمد لله من بعد ما كنا في التدبير ديال الأزمة بعد الكوفيد، اليوم بفضل التوجيهات ديال سيدنا الله ينصرو، وبفضل كذلك المجهود الحكومي، ولينا أمام خطاب الطموح والمستقبل الشي اللي كيخلينا مرتاحين للعمل اللي تنقومو به، ومع النهاية ديال هاذ السنة اللي قضينا ديال 3 سنين فهاذ الولاية، كل المؤشرات اخذات المنحى الإيجابي ديالها نظرا للتقدم التي تحققه في عدد من القطاعات الحيوية.

**السيدات والسادة المستشارين،**

جميع النجاحات اللي تتحقق بلادنا كتعكس الطموح، والقيادة الملكية السامية خلال 25 سنة الماضية، هاذ الرؤية الملكية الحكيمة اللي عندها ثوابت واضحة واللي هي كتشوف المستقبل، هاذ الرؤية اللي أسست لمغرب الاستقرار والأمن وهيأت مغرب الانفتاح والاقتصاد، هذا تيعطي المملكة المزيد من الثقة لدى مختلف الشركاء.

هنا بغيت نأكد على أن مقاربة ملكية بهاذ الحجم من الرهانات كتعطينا كحكومة القواعد الصلبة للانتقال نحو تحقيق مغرب المستقبل، كتوضع على عاتقنا كذلك مسؤولية وطنية جسيمة خصنا نضمنو التنفيذ الفعال ديالها، هاذ الحكومة قدرات يعني تكون أكثر وفاء للالتزامات ديالها، وواجهت الظرفية بجرأة قوية وقدمت إجابات كثيرة على الإشكاليات اللي طرحت.

**حضرات السيدات والسادة،**

بلا شك الجميع تيعرف أن المغرب أصبح معادلة موثوقا بها ومعترف بها دوليا وهاذ الشي جا بفضل الحكامة اللي تعملت في تطوير المالية والانسجام ديال السياسات والبرامج العمومية.

واحنا اليوم، في مستوى متقدم من المسار التنموي ديالنا، واللي وضع الشباب على رأس الأولويات، تكلمتو على التشغيل، وحقيقة هذا مشروع مشكل مطروح في السنوات الأخيرة بسبب الجفاف اللي عرفاتو بلادنا.

لكن، في المقابل، بغيت نقول أن الاختيارات اللي تعملات فهاذ الولاية كانت موجهة بالدرجة الأولى لهاذ الفئة اللي عمرنا نتخلاو عليها، وهنا بغيت الشباب يبقاو متفائلين وتايقين فبلادهم، وتايقين فالمستقبل وفالتشغيل، اليوم هو أولوية ديالنا.

أما بالنسبة لارتفاع البطالة، احنا كنحترمو الأرقام الرسمية وكنتفاعلو معها، غير هو كما قلت فالعرض الأول، خصنا نفهموها ونقراوها قراءة يعني صحيحة (HCP[10])، يعني الأرقام الأخيرة اللي اعطى ديال (chômage) هي 13.3، ما عمر ما كانو يعني الأرقام اللي تيخرجو من les) (recensement هوما الأرقام (officiel)، qui c'est les enquêtes) (déterminent يعني ما يمكنش أنه طحنا من 20 واحد لـ 21% لـ 13.3% فظرف شهرين ديال الوقت.

فلهذا، خصنا نكونو واضحين مع المواطنين ونتكلمو بوضوح معهم.

وبغيت نقول بأن هذا النوع ديال المناصب ديال الشغل اللي مفقودة بدينا تنفقدوها منذ 2016، هي مناصب فلاحية، غير منتظمة، غير مدفوعة، وغالبا تتكون هي مساعدات عائلية يعني (pour faire) واحد (l'activité) فالعالم القروي.

والهدف عندنا اليوم أكبر من هذا الشي، بغينا شباب ديالنا تكون عندو مناصب شغل جيدة ومستدامة، لكن في نفس الوقت بغيت نتافقو جميع ونرفضو كل يعني أشكال الإتجار السياسي لمآسي وصعوبات الشباب.

اليوم، الدينامية المتعلقة بالتشغيل بدات فالتحسن، وهاذ الشي اللي كتعكسو الأرقام الإيجابية اللي حققها، خصوصا قطاع الخدمات والقطاع الصناعي، والحمد لله، فالفصل الرابع من 2024، (quatrième trimestre) (2024، عرف معدل البطالة انخفاضا ملموسا وصل.. دزنا من 13.3% اللي هي ديال السنة كلها، لـ (quatrième trimestre) إلى 12.8%، وهي أقل نسبة اللي تسجلت منذ سنة ونصف.

وهاذ الشي نتيجة ديال إحداث ديال 277.000 منصب شغل فالفصل الرابع، بعدما تم خلق 213.000 منصب شغل في الفصل الثالث من 2024، وحتى الوثيرة ديال فقدان الشغل فالقطاع الفلاحي تراجعت، والحمد لله، مع هاذ شوية ديال التساقطات دالأمطار الأخيرة والعودة ديال الدينامية للسنة الفلاحية.

والحكومة تتشوف المستقبل وسنة 2025 غادي تكون سنة ديال معالجة الاشكالية ديال البطالة، راه قلنا غادي نخرجو واحد (la feuille de

[10] **H**aut-**C**ommissariat au **P**lan.

(route عما قريب، إن شاء الله، فهاذ الأسابيع اللي جاية، 14 مليار ديال الدرهم باش ننجحو خارطة الطريق الجديدة ديال التشغيل اللي عندها أهداف واضحة.

المهم بالنسبة للحكومة، هو أنه احنا ما تنتخباوش وراء الصعوبات، واحنا تنتفهمو الانتظارات ديال المغاربة، وكنحترمو الثقة ديالهم فهاذ الحكومة، فهاذ الإطار اعطينا للاستثمار العمومي إمكانات كبيرة، وصلت الاعتمادات اللي رصدناها لـ 640 مليار ديال الدرهم هاذ السنة، باش نمولو الحاجيات الأساسية ديال المغاربة ونوفرو لهم شروط الاستمرارية والاستدامة للأجيال المقبلة.

وعملنا إصلاحات هيكلية لصالح المالية العمومية، بحال التسريع بالإصلاحات الضريبية، والإصلاحات ديال قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، ونقصنا العجز ديال الميزانية، راه (c'est important) باش تقول نقصنا العجز، لأن راه جبناه من 7.1% فـ 2020 وغادي نوصلو هاذ العام، إن شاء الله، وصلناه العام اللي فات إلى 3.9% وغنوصلوه العام الجاي يعني في 2025 إلى 3.5%، رجعنا تحكمنا في التضخم من بعد ما كان في 6% أنه يعني التحكم عاديا في المغرب، سنوات وسنوات هو تقريبا واحد المعدل ديال 2% اللي تيكون 2.3%، اليوم تحكمنا فيه فـ 2024 كان في 0.9%، أقل من 1%.

والارتفاع ديال الموارد الضريبية، وهذا راه ناتج عن الحكامة وعلى الثقة اللي كاين بين المقاولة وبين القطاع الخاص وبين الناس المساهمين، يعني فالحكومة وفالعمل اللي تتقوم به، واش تيشوفو كيفاش المدن ديالهم كتبدل؟ وكيفاش المدارس كتبدل؟ وكيفاش السبيطارات تيتبدلو، وكيفاش الأمور كتحسن؟ حيث أنه في ظرف تقريبا 3 دالسنوات زادت الضريبة بـ 100 مليار ديال الدرهم (les recettes) ديالها، 10 مليار دولار باش تزادت الناس ديال المساهمة ديالهم، وهاذ الشي اللي هو خلانا باش نقومو بواحد العدد ديال المشاريع، اللي هي جد مهمة.

والحمد لله، التطور ديال النمو اللي من المتوقع يوصل في البداية ديال 2025 لأكثر من 3.5%.

أنا بغيت نقول لكم ونأكد، بأن الحكومة خدامة فواحد الطريق، وهاذ الطريق ديالها هو مغرب المستقبل، والهدف ديالها النهار الأول هو الاستثمار فالمؤشرات الاقتصادية باش نبنيو الإنسان المغربي، واحنا متفائلين بالمغرب ديال 2030.

قبل ما نمشي للنقاش حول قانون الإضراب، وبعض التدخلات اللي جاو من عند الإخوان فالنقابات، لابد غير نجاوب على بعض الأسئلة اللي تطرحات، يمكن نذكر يعني أشنو هو (les effets) على المواطنين، الآثار على المواطنين ديال التدخلات اللي كاينة ديال اسميتو..

فما ننساوش بأنه هاذ السنة 26 مليار ديال الدرهم، هاذيك 500 ديال الدرهم اللي كتمشي لكل أسرة ولا هاذيك 900 و750 على حسب الأولاد هي 26 مليار ديال الدرهم اللي غادي تمشي للعائلات، شكون هوما هاذ العائلات؟ 3 مليون و900 ألف عائلة كتاخذ على الأقل 500 درهم يعني شهريا، على الأقل 500 ديال الدرهم شهريا، هذا لابد باش نذكروه، وهاذ 3 مليون و900 هي 12 مليون ديال الناس، 12 المليون ديال الناس اللي عايشين فالعائلات ديالهم كياخذو 26 مليار و500 مليون ديال الدرهم، يعني سنويا باش يحسنو المردود، وهاذو هوما (les aides directes sociales)، الدعم الاجتماعي المباشر ما تكونش عندنا الذاكرة، يعني نعقلو غير على اللي بغينا، لابد ما نفكرو فبعض الأمور.

9 مليار ونصف ديال الدرهم اللي هي ديال (l'assurance) الإجبارية، اللي كاينة عند المواطنين واللي تنعطيوها خصوصا بالنسبة لواحد الفئة اللي تقريبا حتى هي في 4 مليون ديال العائلات اللي ما عندهاش الإمكانيات باش تكون عندها (l'assurance)، واليوم عندها (l'assurance) والدولة اللي تتخلص عليها، هذا راه تيمشي يعني فالجيوب ديال المغاربة، لأنهم تيستافدو من واحد (le service).

بلا ما نقول لكم أنه المغاربة معلوم تيمشيو للمدرسة ديال الخواص لأنه المدرسة يعني تنعرفو كيفاش ورثنا المدرسة ديالنا اللي كاينة، ولكن الحمد لله الجودة ديال المدرسة هي في تحسن، وهذا غادي يخلي، أولا المغاربة غادي يتيقو في المدرسة ديالهم وغادي يديو اولادهم غدا للمدرسة العمومية يعني باش يحسنو يعني الإمكانيات اللي كاينين عندهم، وهذاك الصرف اللي تيصرفوه، لأنه جميع المدارس من هنا 3 سنين ولا 4 سنين غادي توصل لواحد المستوى اللي هو مستوى ديال المدارس ديال الريادة وهذا جد إيجابي.

أييه المغاربة ما كينساوش، المغاربة يعني راه زدنا 500 ديال الدرهم، (les fonctionnaires) فـ (juillet) اللي فات، وغادي نزيدو 500 ديال الدرهم لـ (les fonctionnaires) في (juillet) جاي.

الحكومة ملي جات دارت بعدا 10% ديال الزيادة ديال "السميك"، عاد جاو باقي ياالاه سالا شهر، هاذ الشهر راه تزادت 5%، والعام جاي في (décembre) راه غيتزاد 5%، (donc) هاذي 20% فهاذ (le mandat) ديال 3 سنين، الزيادة اللي كتمشي لجيوب المغاربة، الناس اللي تيشتغلو باش نحسنو يعني الإمكانيات اللي ديالهم، ولابد ما نقولوها.

والناس ديال (l'impôt) يعني درتو في القانون المالية درنا واحد القرار اللي هو جد مهم باش نخفضو الضريبة على الدخل بالنسبة للفئة المتوسطة، راه كاين اللي كتجيه 200 كاين اللي كتجيه 300، كاين اللي كتجيه 450 درهم ديال (l'économie) واللي هي بانت فهاذ(salaire) ديال آخر (janvier)اللي كان.

هاذي، يعني لابد ما نذكرو، فكنشكر السيد المستشار، اللي طرح

الأسئلة لأنه تيعطي يعني الفرصة أنني نجاوب على جميع الإمكانيات اللي تعملو، هاذي بوحدها هاذ (les mesures)، 6 دالمليار ديال الدرهم اللي كلفت الدولة، 6 مليار ديال الدرهم اللي سمحت فيها فـ (l'impôt sur le revenu) باش ترجع يعني للمواطن المغربي باش يقد تكون عندو قدرة شرائية مهمة.

وهاذ الشي كله مع الحفاظ على يعني 3.5% ديال العجز لأن باش ما نزيدوش فـ (l'endettement) بغينا نوصلو لـ 3%، يعني في المستقبل ديال (le PIB[11]) وهذا راه شيء مهم، من هنا خص تكون عندك الحكامة وتعمل الإمكانيات.

معلوم، أنا ديما كنقول، لأنه بعض الخطرات ملي كنشوف الشتا بقى معطلة، واحنا 6 سنين ديال الجفاف، وكاين اللي كيجي ويدير السنيما 7 سنين، عندك الحق أنت فلاح، من بني ملال وكتعرف هذا جيدا، 7 سنين ديال الجفاف وكاين اللي يدير السياسة، آلمخطط "المغرب الأخضر"، آ (Génération Green)، آ ما كاين الخضرة، كنقول راه الناس خصها تحمد الله باش تجينا الشتا، نحمدو الله أنه، كاين راه 7 سنين ديال الجفاف، وعندنا مازال ماطيشة، يعني كنباع فالمارشي ديال إنزكان بين 2 دراهم ونص و4، وكنوصل هنا بين 4 وبين 7، فبعض المناطق الحمد لله كاينة، ومازال غادي ترخاص إن شاء الله، ملي غادي يسخن الحال.

والإشكالية ديال اللحوم، إشكالية مطروحة، يعني غير قولو لي كيفاش بغيتو تكون(la reproduction) ؟ كيفاش يمكن يكون عندنا واحد (cheptel national) بهاذ(la situation) ديال الجفاف اللي كاينة؟ وماشي هاذ قلة الثلوج اللي طاحت وذاك الشي، هي اللي غتحل المشكل باش نكونو موضوعيين، احنا باقيين في ظروف صعبة، وخصنا نتكلمو مع المغاربة بكل صراحة.

(Donc)، الحمد لله، أنه بالرغم من كولشي هاذ الشي، اللي كيمشي للمارشي، يمكن اللي ما كيمشيش للمارشي راه ما عارفش أش واقع، ولكن اللي كيمشي للمارشي كتلقاو جميع المنتوجات وماشي شي حاجة اللي.. يعني التحكم فالتضخم، أنا قلت لكم، ملي كنقولو 0.9% راه فيه واحد العدد دالمنتجات الفلاحية.

فلا يمكن أن تعمل الفلاحة آ الأخ، بدون ماء، ولا نعطيوك أحسن (prix)فالمغرب، إيلا قدرتي تدير لنا الفلاحة، وتدير (céréales) وتدير لنا اللحم، و0 لتر ديال الماء، نقول ليك برافو، زعما احنا ما عندنا ما نديرو فهاذ الحكومة، ولكن راه الحقيقة أنه لا فلاحة بدون ماء، واللي غادي يضيع الوقت ديالو باش يكذب على المغاربة، غير ياخذ هذاك الوقت ويطلب الله أنه تكون الشتا، ويتقى الله، ويقول بأنه الحمد لله، خصنا الشتا، لأن إيلا ما عندناش الشتا راه ما عندكش الفلاحة، والحمد لله، أنه رغم 7 سنين ديال الجفاف، أنه ملي كتمشي للمارشي كتلقى ذاك الشي اللي بغيتي.

واسمحو ليا، ضروري ما نأكدو أنه واخا هاذ الشي كله اللي تقال، بلادنا اليوم كتعيش لحظات دستورية تاريخية، لحظة مهمة، هي اقترابنا من المصادقة البرلمانية على آخر القوانين التنظيمية المرتبطة بالدستور، هاذ اللحظة كنا كنتظروها منذ 60 عام، ياك منذ 60 عام؟

واليوم، هاذي مناسبة، باش نشكر البرلمان بمجلسيه، على المجهودات اللي تبذلات، وعلى التعاون ديالكم في مجلس المستشارين، وكذلك مجلس النواب.

وكنقول هاذ الكلام لأن المصادقة البرلمانية على المشروع هو إنجاز كبير في حد ذاته، يحسب ضمن لائحة الإنجازات ديالنا جميعا، والناس اللي كنقول أن المؤسسات ما كتشتغلش، تجي تشوف الأشغال فاللجان، والساعات الطويلة، والتقليقة ديال البعض، واللي دوزوها البرلمانيين للمناقشة ديال هاذ القوانين، راه تعقدت تقريبا 70 اجتماع فـ 22 شهر، 30 اجتماع كلها مع القطاعات الحكومية و40 اجتماعات مع الفرق البرلمانية، الأغلبية، المعارضة، والنقابات.

لابد من هنا، نشكر النقابات، النقابات كاين اللي ساند هاذ المشروع مشكورا، كاين اللي جا بواحد (la vision critique)، وكاين اللي عارض نهائيا المشروع، لأنه يمكن كان كيتمنى الأكثر، ولكن يمكن لي نقول لكم، أن علاقتنا مع النقابات هي أكبر من قانون الإضراب.

نحن نحترم النقابات، ونحترمكم ونحترم الإضرابات ديالكم، وعلاقتنا هي أكبر لأنه مازال عندنا ما نعملو، وشفتونا فالمعاملة كيفاش تعاملنا، راه ما كناش كندابزو معكم على سنتيم ولا هذا وعلى هذا، اللي فحقكم كان فحقكم، واللي ماشي فحقكم تنقولو خصكم تصبرو واللي ما قدرناش عليه، تنقول لكم راه ما قدرناش عليه.

فلهذا، القانون يمكن ما يحلش المشاكل كلها باش ما ندخلش.. لأن هاذ الشي كله كتبوه ليا على القانون باش نجاوب على قانون، ولكن المهم اللي يظهر لي هو الجواب السياسي، الجواب السياسي أنه كان نقاش، كان اتفاق اللي وقعنا بأنه فهاذ (juillet) اللي فات كان خصنا نخرجو يعني هاذ قانون الإضراب، وكان (les aller-retour)، ولكن بالطبع كل نقابة وعندها رؤية ديالها وكل نقابة أش بغات وكيفاش يمكن.

ولكن أنا نقول لك، زعما كنت معكم دائما (juste) فهاذ الشي يعني الحوار الاجتماعي بين الدولة وبينكم وبين القطاع الخاص، تنحاولو دائما نلقاو الحل الوسط، هذا ما فيهش يعني إعطاء إمكانيات كبيرة، يعني العامل والناس اللي كتشتغل، أعطاوهم إمكانيات كبيرة، أن اعطى وضوح (bon) أعطى (bien sûr واحد (la vision) بالنسبة للمستثمر، باش كل واحد يعرف علاش داخل وكيفاش.

[11] **H**aut-**C**ommissariat au **P**lan.

ولكن قنن واحد العدد دالمسائل وأعطى إمكانيات كبيرة للناس باش تمارس الإضراب ديالها في ظروف اللي هي واضحة واللي هي قلصناها بالنسبة، يعني القانون كما جا يعني النهار الأول تحسن بكثير وبكثير وبكثير، وأعطى الإمكانيات أنه كذلك الحرية ديال العمل.

ولكن، بكل صراحة يعني التوازن كبير، هاذي بداية، وأنا نتفهم أنه النقابات أنه يمكن يحبو أنه يوصلو لأكثر من هذا، ولكن هاذي مرحلة، مرحلة فالتاريخ ديال البلاد أنه تكون عندنا أولا واحد القانون اللي نقدرو نقولو للمنظمات العالمية، نقدو نقولو للمستثمرين، ونقدو نقولو حتى يعني الناس اللي تيشتغلو معنا بأنه عندهم (des garanties) فهاذ أسميتو..

إما قبل راه كان 60 عام ما كاينش القانون، كان غير (bras de fer) شكون غادي يربح، اليوم القانون هو اللي غادي يربح ذاك السيد اللي غادي يستاهل.

فلهذا، مرة أخرى، يعني احنا راه مستعدين للحوار الاجتماعي معكم فالنقابات ومستعدين باش نعاودو نفتحو النقاش ونزيدو للأمام، ويدنا في يدكم وعملنا وعلاقتنا والمستقبل ديالنا هو أكبر من هاذ قانون الإضراب لأن باقي خير جاي إن شاء الله.

وشكرا لكم.

**السيد الرئيس:**

شكرا.

شكرا لكم السيد رئيس الحكومة.

شكرا لمساهمتكم جميعا.

**ورفعت الجلسة.**